الشورى

تأسست ١٩٢٤

الخميس
13 أغسطس 2026
1 ربيع أول 1448 هـ
العدد 475
12 صفحة
الثمن 10 جنيهات

WWW.ALSHOURANEWS.COM

خالد الطوخى يكتب: تشريعات تبني وطناً

سمير رجب يكتب: كابوس الحقد الأسود

سقوط حيتان الغسيل

«الداخلية» تجفف منابع الجريمة المنظمة وتكشف مخططات تحويل «أموال السموم والسمسرة» إلى عقارات وشركات وأراض

بدون القاهرة.. طوفان

كيف جعل السيسي من مصر السد المنيع والأخير لمنع انهيار المنطقة؟

تراتيم البتول تشفي العقول

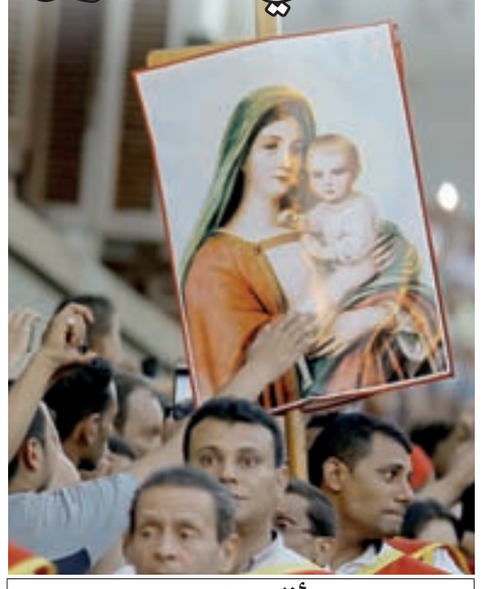

ملايين الأقباط يحجون إلى مغارة درنكة في صوم العذراء

محمد فودة يكتب:

صناعة نجوم الوهم

رهينة الشرط الأخير

نتنياهو ينسف تفاهمات غزة ويشترط «التجريد الكامل» للانسحاب.. والوساطة في مهب الريح

ألسنة التضليل المأجورة

مخطط الجماعة الإرهابية لإرباك الشارع.. حرب شائعات ممنهجة لتدمير الوعي واستنزاف الوطن

فخ الأرقام الوهمية

«الاتصالات» يفكك أزمة الخطوط المجهولة: حيازة الرقم شرطٌ الإدانة.. والبيانات لا تصنع مجرماً

هنا تُصنع عقول الدولة

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا تطلق أقوى برنامج MBA لتأهيل القيادات التنفيذية وصناع القرار محليًا وإقليميًا

محمود الشويخ يكتب:

shouranews@gmail.com

السيسي.. حارس الإقليم

كيف أدار الرئيس معركة حماية «الدولة الوطنية» ورفض خريطة الفوضى في المنطقة؟

في منطقة لم تعد تعرف الاستقرار إلا بوصفه استثناءً، وسط حروب تشتعل بلا إنذار، وحدود تتغير تحت ضغط الصراعات، ومشروعات إقليمية تتقاطع فيها المصالح الدولية مع الحسابات المحلية، تبدو مصر اليوم كأنها تقف في المكان الذي لا تستطيع المنطقة الاستغناء عنه. ليست المسألة مجرد دولة كبيرة تمتلك جيشًا قويًا أو موقعًا جغرافيًا استثنائيًا، وإنما دولة تحاول أن تحول ثقلها السياسي والعسكري والدبلوماسي إلى مظلة تمنع انهيار ما يمكن إنقاذه، وتفتح أبوابًا للحلول حين تغلقها لغة السلاح.

من هنا يمكن فهم التحول الذي طرأ على صورة مصر خلال السنوات الأخيرة، خصوصًا مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي جعل أحد أهم مرتكزات السياسة المصرية هو الحفاظ على تماسك الدولة الوطنية، ورفض تحويل المنطقة إلى ساحات مفتوحة للفوضى أو تصفية الحسابات. وفي لحظات الأزمات الكبرى، من غزة إلى ليبيا والسودان، ومن أمن البحر الأحمر إلى أمن الحدود، أصبحت القاهرة طرفًا حاضرًا في المشهد، ليس بحثًا عن نفوذ مجرد، وإنما دفاع عن مصالحها وأمنها القومي، وفي الوقت نفسه محاولة لمنع اتساع دائرة الانهيار.

القوة المصرية في هذا السياق لا تنبع من عامل واحد. فمصر تمتلك موقعًا يجعلها نقطة التقاء بين ثلاث دوائر إستراتيجية: العالم العربي، والبحر المتوسط، والقارة الأفريقية. كما تتحكم في قناة السويس، أحد أهم شرايين التجارة العالمية، وتمتلك أطول ساحل عربي على البحر المتوسط، وامتدادًا إستراتيجيًا على البحر الأحمر، فضلًا عن حدود مع مناطق تشهد صراعات ممتدة. ولذلك فإن أي اضطراب كبير في محيطها لا يبقى خارج حدودها، بل يمكن أن يتحول سريعًا إلى تهديد مباشر لأمنها الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ولهذا، فإن القاهرة تنظر إلى الأمن الإقليمي باعتباره جزءًا من أمنها الوطني. ما يحدث في غزة لا يمكن فصله عن أمن سيناء، وما يجري في ليبيا يرتبط مباشرة بأمن الحدود الغربية، وأي اضطراب واسع في السودان ينعكس على الحدود الجنوبية وعلى ملفي الأمن والهجرة والمياه، بينما يمثل استقرار البحر الأحمر قضية ترتبط مباشرة بالتجارة الدولية والاقتصاد المصري.

هذه المعادلة تفسر لماذا تحولت مصر في كثير من الأزمات إلى مساحة للحوار، وإلى طرف قادر على التواصل مع أطراف متناقضة في الوقت نفسه. فالدبلوماسية المصرية حافظت تاريخيًا على قنوات اتصال واسعة، وهو أمر منح القاهرة قدرة على لعب أدوار الوساطة عندما تتعقد الصراعات. وفي القضية الفلسطينية تحديدًا، ظل الدور المصري حاضرًا بقوة في محاولات وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى والمحتجزين، وإدخال المساعدات، والبحث عن مسارات سياسية تمنع تحول الحرب إلى صراع إقليمي مفتوح.

وهنا تظهر إحدى أهم نقاط القوة في الدور المصري: القاهرة لا تتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها ملفًا خارجيًا عابرًا، وإنما باعتبارها قضية ترتبط بالأمن القومي المصري وباستقرار المنطقة بأكملها. ولذلك فإن الموقف المصري من تهجير الفلسطينيين من أرضهم لم يكن مجرد موقف سياسي، وإنما تعبير عن رؤية ترى أن تصفية القضية الفلسطينية عبر التهجير لن تنهي الصراع، بل ستنقله إلى مرحلة أكثر خطورة.

وفي المقابل، فإن الحفاظ على الدولة الوطنية أصبح عنوانًا رئيسيًا في السياسة المصرية تجاه الأزمات العربية. تجربة العقد الماضي تركت لدى القاهرة قناعة واضحة بأن انهيار مؤسسات الدولة يفتح الباب أمام التنظيمات المسلحة، والميليشيات، والتدخلات الخارجية، وتفكك المجتمعات. ولهذا تدفع مصر في ملفات عدة باتجاه حلول تحافظ على وحدة الدول ومؤسساتها، بدلًا من تحويلها إلى كيانات متناحرة.

في ليبيا، على سبيل المثال، يرتبط الموقف المصري بضرورة وجود دولة ليبية موحدة ومؤسسات وطنية قادرة على حماية الحدود ومحاربة الإرهاب. وفي السودان، تضع القاهرة استقرار الدولة السودانية ووحدة أراضيها في مقدمة حساباتها، لأن انهيار السودان لن يكون مأساة إنسانية وسياسية فحسب، بل سيخلق موجة جديدة من عدم الاستقرار على حدود مصر الجنوبية.

أما في البحر الأحمر، فقد فرضت التطورات الإقليمية واقعًا جديدًا يجعل حماية الملاحة الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومصر، بحكم ارتباط اقتصادها بقناة السويس وحركة التجارة العالمية، ليست مراقبًا بعيدًا لما يحدث هناك، وإنما طرف يتأثر مباشرة بأي اضطراب في حركة السفن أو ارتفاع مستوى المخاطر الأمنية.

لكن الحديث عن مصر بوصفها "درع أمان" للمنطقة لا يعني أن القاهرة تمتلك قدرة سحرية على إنهاء جميع الصراعات. فالأزمات الإقليمية أعقد من أن تحسمها دولة واحدة، كما أن مصر نفسها تواجه تحديات اقتصادية وأمنية كبيرة. إلا أن الفكرة الأساسية تكمن في أن وجود دولة مركزية بحجم مصر، تمتلك مؤسسات عسكرية وأمنية ودبلوماسية راسخة، يمثل عنصر توازن في إقليم شديد السيولة.

وهنا يأتي دور الرئيس عبد الفتاح السيسي في صياغة هذه الرؤية. فمنذ وصوله إلى الحكم، ركز الخطاب السياسي المصري على مفهوم الدولة القوية، وعلى بناء مؤسسات قادرة على مواجهة الضغوط، وعلى تحديث القدرات العسكرية، وتنويع علاقات مصر الدولية، بما يمنحها هامشًا أوسع من الحركة في بيئة إقليمية شديدة التعقيد.

التحديث العسكري المصري لم يكن منفصلًا عن التطورات المحيطة. فمصر تتحرك في منطقة شهدت خلال السنوات الماضية انهيار جيوش في بعض الدول، وصعود جماعات مسلحة، وانتشارًا غير مسبوق للطائرات المسيرة والصواريخ والأسلحة المتطورة. وفي مثل هذه البيئة، تصبح حماية الحدود والمجال البحري والجوي ضرورة لا تحتمل التأجيل.

لكن القوة العسكرية وحدها لا تصنع الدور الإقليمي. ما يمنح مصر وزنها الحقيقي هو الجمع بين القوة الصلبة والقوة السياسية. تستطيع القاهرة أن تتحرك دبلوماسيًا لأنها تمتلك ثقلًا جغرافيًا وسكانيًا وعسكريًا، وفي الوقت نفسه تستطيع استخدام علاقاتها الدولية المتنوعة لفتح مسارات اتصال بين أطراف لا تتحدث مع بعضها مباشرة.

هذه القدرة على الجمع بين الأدوات هي التي جعلت القاهرة حاضرة في ملفات شديدة الحساسية. فمصر دولة عربية محورية، لكنها في الوقت نفسه تمتلك علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين، وتتعامل مع دول الخليج وتركيا وإيران وإسرائيل وأفريقيا وفق حسابات متعددة، ما يسمح لها بالحفاظ على مساحة للمناورة السياسية.

ومن زاوية أخرى، فإن مفهوم "الأمان" لا يقتصر على منع الحروب. الأمن الإقليمي يحتاج إلى اقتصاد قادر على الصمود، وبنية تحتية قوية، وممرات تجارية آمنة، وطاقة مستقرة، ومجتمعات قادرة على مواجهة الضغوط. ولهذا ارتبطت السياسة المصرية خلال السنوات الأخيرة بمشروعات واسعة في النقل والطاقة والموانئ واللوجستيات، بهدف تعزيز قدرة الدولة على الصمود أمام المتغيرات.

قناة السويس تمثل مثالًا واضحًا على ذلك. فالممر الملاحي ليس مجرد مصدر للإيرادات، وإنما ورقة إستراتيجية تمنح مصر أهمية عالمية. وأي اضطراب في المنطقة ينعكس على حركة التجارة عبر القناة، وهو ما يجعل استقرار مصر مصلحة لا تخص المصريين وحدهم، بل ترتبط بمصالح اقتصادات كبرى حول العالم.

وفي الوقت نفسه، فإن مصر تتحرك داخل القارة الأفريقية باعتبارها جزءًا أساسيًا من دوائر أمنها القومي. فملفات المياه، والحدود، والهجرة، والإرهاب، والتنمية، والتجارة، تجعل العلاقات المصرية- الأفريقية جزءًا من معادلة الأمن الإقليمي الأوسع.

كل ذلك يقود إلى نتيجة مهمة: مصر لا تحاول أن تكون "شرطي المنطقة"، ولا تستطيع أن تتحمل منفردة أعباء جميع أزماتها، لكنها تحاول أن تكون دولة توازن في منطقة فقدت كثيرًا من آليات التوازن. وهذا الفارق مهم؛ لأن الدور المصري لا يقوم على فرض إرادة بالقوة، وإنما على امتلاك عناصر تجعل تجاهل القاهرة في الأزمات الكبرى أمرًا صعبًا.

وفي هذا السياق، فإن مقولة "من أراد النجاة فليطلبها من مصر" يمكن فهمها باعتبارها تعبيرًا عن حقيقة سياسية أكثر منها شعارًا. فعندما تتعرض المنطقة لهزة كبيرة، يبحث الأطراف عن دولة تستطيع الحديث مع الجميع، وتمتلك حدودًا وقدرات ومؤسسات تجعلها قادرة على التحرك، وتملك في الوقت نفسه خبرة تاريخية في التعامل مع الصراعات.

غير أن استمرار هذا الدور يتطلب من مصر الحفاظ على توازن دقيق. فالقوة الإقليمية لا تُقاس فقط بحجم الجيش أو عدد العلاقات الدولية، وإنما بقدرة الدولة على حماية مصالحها دون الانجرار إلى صراعات مفتوحة، وعلى تقديم نفسها كطرف قادر على الحل لا كجزء من المشكلة.

ومن هنا تأتي أهمية الرؤية التي يتبناها السيسي في التعامل مع أزمات المنطقة: حماية الدولة المصرية أولًا، وتثبيت مؤسساتها، وتطوير قدراتها، مع الإبقاء على المجال مفتوحًا أمام الدبلوماسية. فالقوة التي لا تسندها مؤسسات مستقرة تتحول إلى عبء، والدبلوماسية التي لا تستند إلى قوة تصبح محدودة التأثير.

لقد تغيرت المنطقة بصورة جذرية خلال السنوات الماضية، ولم يعد من الممكن التعامل مع الأمن القومي بالمعنى التقليدي الضيق. الحدود أصبحت متداخلة مع الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي مرتبط بالمياه، والممرات البحرية مرتبطة بالأسواق العالمية، والحرب في دولة واحدة يمكن أن تنتج موجات هجرة وإرهابا وتهريبا تمتد إلى دول بعيدة.

وفي قلب هذه المعادلة تقف مصر، بثقلها التاريخي والجغرافي والبشري والعسكري. وقد يكون أكبر اختبار أمام القاهرة في السنوات المقبلة هو قدرتها على تحويل هذا الثقل إلى نفوذ إيجابي ومستدام، يحمي مصالحها ويمنع انتقال أزمات الجوار إلى داخلها، ويسهم في الوقت نفسه في إعادة بناء نظام إقليمي أكثر استقرارًا.

لهذا، فإن صورة مصر كـ"درع أمان" لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها انتصارًا دعائيًا، بل باعتبارها مسؤولية ثقيلة. فكلما زاد اعتماد المنطقة على القاهرة في لحظات الخطر، زادت تكلفة أي خطأ في الحسابات. وكلما اتسعت دائرة الأزمات، احتاجت مصر إلى اقتصاد أكثر قوة، ومؤسسات أكثر كفاءة، وقدرات دفاعية متطورة، ودبلوماسية أكثر مرونة.

وفي النهاية، قد لا تملك مصر وحدها مفاتيح إنهاء أزمات المنطقة. لكنها تملك شيئًا لا يمكن تعويضه بسهولة: القدرة على البقاء ثابتة عندما يهتز الإقليم من حولها. وهذه ربما هي القيمة الأكبر لدولة بحجم مصر؛ أن تكون نقطة ارتكاز حين تتغير الخرائط، وصوتًا للحوار عندما يتقدم صوت المدافع، وقوة ردع عندما يقترب الخطر من حدودها.

ومن هنا يمكن فهم فلسفة الدور المصري في عهد السيسي: ليست مصر مطالبة بأن تحمل المنطقة على كتفيها، لكنها مطالبة أولًا بألا تسمح بسقوطها هي، لأن استقرارها يمثل في حد ذاته أحد أهم عناصر استقرار محيطها. وفي منطقة تبحث عن مخارج من أزماتها المتلاحقة، تظل القاهرة واحدة من أكثر العواصم التي يصعب تجاوزها، وأحد أهم مفاتيح أي محاولة جادة لإعادة بناء الأمن والاستقرار الإقليمي.

سمير رجب يكتب:

هل هو مناخ سلام أم حرب ضد الإنسان في كل زمان ومكان؟!

بارك الله في مصر.. وزعيمها الرئيس السيسي.. بعثت مساعدات هائلة لكل المضارين

شنت القوات العسكرية لأوكرانيا هجوما شاملا على روسيا أسفر عن مصرع ٣٩ جنديا و٢٣٠ مصابا الأمر الذي يؤكد أن قسوة الحقد الأسود ليس من السهولة تراجعها بنسب ترتفع أو تنخفض بين كل يوم وآخر ..

***

*تايوان شنت هي الأخرى غارات عنيفة ضد الصين وهي هجمات تزداد ضراوة مع طلعة كل صباح ..

***

*الحرب ضد غزة لم تتوقف ويبدو أنها لن تتوقف.

بالله عليهم.. هل هذا مناخ يؤدي إلى سلام من أي نوع؟!

الإجابة بالنفي طبعا..

ومع ذلك لن تتوانى مصر عن الوقوف بجانب دعاة السلام لكن أين هم ففي الوقت الذي نبعث فيه بالمساعدات الطبية فضلا عن أطنان من الطعام والشراب يبقى سفاح القرن بنيامين نتنياهو على غيه وضلاله ..

***

في النهاية تبقى كلمة:

صدقوني.. وأرجوكم.. أرجوكم أن تدركوا جيدا أن من يحارب في معارك لا جدوى من ورائها ولا طائل سوف يجيء عليه يوم يدفع فيه الثمن غاليا وحسابه عند الله آت آت..

بسم الله الرحمن الرحيم: «وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا * اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا».

وعلى الله قصد السبيل..

***

و..و..شكرا

*الحرب ضد غزة لم تتوقف ويبدو أنها لن تتوقف.
بالله عليهم.. هل هذا مناخ يؤدي إلى سلام من أي نوع؟!

الشورى الخميس
03
• العدد ٤٧٥ | ١٣ أغسطس ٢٠٢٦ م | ١ ربيع أول ١٤٤٨ هـ
• Thursday • 13 August 2026 • Issue No 475

نتنياهو يفجر اتفاق غزة

الملعون يرفض وثيقة السلام ويتمسك باستمرار الاحتلال

رئيس الوزراء الإسرائيلي يضع «نزع سلاح حماس» شرطًا للانسحاب ويجدد رفض إقامة دولة فلسطينية

تدخل التفاهمات الخاصة بوقف الحرب في قطاع غزة مرحلة جديدة من التعقيد، بعدما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رفضه الالتزام بالصيغة التي طرحها مجلس السلام بشأن مستقبل القطاع، مؤكدًا أن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من غزة قبل نزع سلاح حركة حماس بالكامل. تصريحات نتنياهو تعيد فتح واحدة من أكثر القضايا حساسية في الاتفاق، وتضع مستقبل الترتيبات الأمنية والسياسية في القطاع أمام اختبار جديد.

وجاء موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي ليكشف عن فجوة واضحة بين ما تتضمنه التفاهمات الخاصة بالانسحاب ونزع السلاح، وبين الرؤية التي تتمسك بها الحكومة الإسرائيلية بشأن المرحلة المقبلة. فبينما يفترض الاتفاق أن يجري الانسحاب الإسرائيلي بصورة تدريجية وبالتزامن مع عملية نزع سلاح حماس، يصر نتنياهو على أن الانسحاب لن يبدأ قبل تحقيق ما وصفه بنزع السلاح الكامل والحقيقي.

وقال نتنياهو، خلال اجتماع حكومي ، إن إسرائيل ترفض وثيقة النقاط الخمس عشر التي طرحها مجلس السلام بشأن غزة، مشددًا على أنه طالما ظل في منصب رئيس الوزراء الإسرائيلي، فلن يتم إقامة دولة فلسطينية، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

ويحمل هذا الموقف أبعادًا تتجاوز الجانب العسكري، إذ يضع مستقبل القضية الفلسطينية وترتيبات الحكم في غزة ضمن الملفات التي يرفض نتنياهو حسمها على أساس قيام دولة فلسطينية. كما يعكس تمسك الحكومة الإسرائيلية برؤية أمنية تعتبر نزع سلاح حماس شرطًا أساسيًا لأي تقدم في ترتيبات ما بعد الحرب.

وفي حديثه عن المفاوضات مع الجانب الأمريكي، أقر نتنياهو بوجود أفكار ومقترحات يجري بحثها بشأن السلام في غزة، موضحًا أن بعض هذه الأفكار مقبول لدى إسرائيل، بينما ترفض أخرى، مؤكدًا أن حكومته تعرف كيفية التعامل معها.

ويبدو أن ملف نزع السلاح يمثل النقطة الأكثر حساسية في المباحثات، إذ شدد نتنياهو على أن المقصود ليس مجرد إجراءات شكلية، وإنما نزع كامل للأسلحة بمختلف أنواعها، سواء الثقيلة أو الخفيفة.

وأوضح أن إسرائيل تتحدث عن «نزع سلاح حقيقي»، وليس مجرد نزع سلاح صوري، مشيرًا إلى استمرار النقاش مع الجانب الأمريكي حول هذه القضية، في إشارة إلى أن الخلاف بشأن تفاصيل تنفيذ الاتفاق لم يُحسم بصورة نهائية.

تأتي تصريحات نتنياهو بعد إعلان مجلس السلام الأسبوع الماضي أن إسرائيل لن تنسحب من الخط الأصفر في قطاع غزة إلا بعد نزع حماس سلاحها، وهو موقف يفرض ترتيبًا مختلفًا عن الصيغة التي ارتبطت بالاتفاق في بدايته.

كانت الصيغة الأصلية للاتفاق تنص على انسحاب إسرائيلي تدريجي ومتزامن مع عملية نزع سلاح حماس، بما يعني أن الخطوتين كانتا جزءًا من مسار متواز يستهدف الوصول إلى مرحلة جديدة من التهدئة وترتيبات ما بعد الحرب.

أما الموقف الإسرائيلي الجديد، فيركز على تحقيق نزع السلاح أولًا باعتباره شرطًا للانسحاب، وهو ما يفتح الباب أمام خلافات حول آليات التنفيذ وتوقيت كل خطوة، خصوصًا أن الانسحاب الإسرائيلي يمثل أحد الملفات الرئيسية المرتبطة بالترتيبات الأمنية في القطاع.

ويزيد من تعقيد المشهد رفض نتنياهو أي مسار يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، في وقت ترتبط فيه ترتيبات السلام ومستقبل غزة بشكل مباشر بالقضية الفلسطينية الأوسع، ومستقبل الضفة الغربية والقطاع.

وبذلك يجد اتفاق غزة نفسه أمام اختبار حقيقي، ليس فقط فيما يتعلق بوقف العمليات العسكرية، وإنما بشأن اليوم التالي للحرب، وشكل الوجود الإسرائيلي في القطاع، ومستقبل حماس، وآليات نزع السلاح، ومستقبل الإدارة السياسية لغزة.

ومع استمرار الاتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن تفاصيل المرحلة المقبلة، تبدو مواقف نتنياهو عائقًا رئيسيًا أمام التوصل إلى صيغة نهائية بشأن تنفيذ الاتفاق، خصوصًا مع إصراره على عدم الانسحاب قبل نزع سلاح حماس بالكامل.

وفي ظل هذه التطورات، يبقى السؤال الأهم: هل تنجح الوساطات في التوصل إلى صيغة تضمن تنفيذ الانسحاب بالتوازي مع نزع السلاح، أم يتحول الخلاف على ترتيب الخطوات إلى أزمة جديدة تهدد مستقبل الاتفاق وتعيد ملف غزة إلى دائرة المواجهة السياسية والعسكرية؟

الشورى

آية الشويخ

السلام لكِ يا مريم

الآلاف يقابلون العذراء في دير درنكة

١٥ يومًا من الصلاة والترانيم.. «مغارة العائلة المقدسة» تستقبل الزائرين ونهضة روحية كبرى في أسيوط

على سفح جبل درنكة بمحافظة أسيوط، تتجه الأنظار والقلوب خلال شهر أغسطس من كل عام إلى دير السيدة العذراء، حيث يعيش آلاف الأقباط أجواء صوم السيدة العذراء مريم، في واحدة من أبرز المناسبات الروحية التي تشهدها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وبين الصلوات والتسابيح والترانيم، يتوافد الزائرون من محافظات مختلفة إلى الدير، بحثًا عن لحظات من الهدوء الروحي والتقرب إلى السيدة العذراء، وسط أجواء تجمع بين الصلاة والاحتفال والتقاليد المتوارثة.

ويستمر صوم السيدة العذراء لمدة ١٥ يومًا، حتى ٢٢ أغسطس الجاري، وتكتسب هذه الفترة أهمية خاصة لدى الأقباط، الذين يحرص قطاع واسع منهم على المشاركة في النهضات الروحية والقداسات، فيما يتحول دير درنكة خلال أيام الصوم إلى مقصد رئيسي للزائرين، خصوصًا مع ارتباط المكان برحلة العائلة المقدسة إلى مصر.

ويشهد الدير خلال فترة الصوم إقامة نهضته السنوية، التي تتواصل فعالياتها على مدار الأيام، ويترأس الأنبا يؤانس، مطران أسيوط وسكرتير المجمع المقدس، صلوات القداسات اليومية والتسبحة والصلوات والفعاليات الروحية.

وتبدأ النهضة مساء كل يوم بصلاة العشية، ثم الدورة والترانيم والعظة، قبل أن تختتم بالتسبحة داخل مغارة العائلة المقدسة، بينما تقام القداسات في ساعات الصباح داخل عدد من كنائس الدير، لتتواصل الحركة الروحية منذ الساعات الأولى من اليوم وحتى الليل.

ولا يقتصر الحضور في درنكة على أبناء أسيوط، فالدير يستقبل زائرين من مختلف محافظات الجمهورية، ويُقدَّر عدد زواره بنحو مليوني شخص سنويًا، بينما تشير التقديرات إلى أن إجمالي المترددين عليه على مدار العام يصل إلى نحو ٥ ملايين زائر، مع ارتفاع ملحوظ خلال فترة صوم السيدة العذراء، ولا سيما يومي الجمعة والأحد.

ومع هذه الأعداد الكبيرة، أصبحت إدارة موسم الاحتفالات تحتاج إلى ترتيبات واسعة لضمان انسيابية حركة الزائرين وتوفير الخدمات اللازمة لهم. وفي إطار الاستعداد للموسم، أعلنت مطرانية أسيوط مجموعة من الإجراءات التنظيمية، من بينها زيادة عدد سيارات الخدمة المجانية من ٨٠ إلى ١٥٠ سيارة، لتسهيل انتقال الزوار بين مناطق الدير والمواقف المختلفة.

كما جرى تخصيص ٥ مواقف رئيسية لاستيعاب الأعداد المتزايدة، إلى جانب توفير مصاعد وكراس متحركة لخدمة كبار السن وذوي الإعاقة، فضلًا عن الاستعانة بمتطوعين لمساعدة الزائرين وتنظيم حركة الدخول والخروج وتقديم الخدمات المختلفة.

ويمتد الاستعداد إلى ملف الإقامة، حيث تم الانتهاء من تطوير أحد مباني الإقامة الذي يضم ٤٥ شقة، بالتزامن مع استمرار العمل في إنشاء مبنى سكني جديد، بهدف استيعاب الزيادة المستمرة في أعداد الزائرين، خاصة خلال مواسم الاحتفالات التي تشهد كثافات كبيرة.

وتستعد إدارة الدير كذلك لتطبيق نظام جديد للإقامة اعتبارًا من العام المقبل، يستهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الأماكن المتاحة ومنع حجز الغرف دون إشغالها، بما يسمح بإتاحة فرص الإقامة لأكبر عدد ممكن من الزائرين.

أما الجانب الأمني، فيحظى باهتمام خاص خلال فترة الاحتفالات، في ظل الأعداد الكبيرة التي تتوافد على الدير. وتشهد المنطقة إجراءات أمنية وتنظيمية بالتنسيق مع الأجهزة المختصة، تشمل تركيب بوابات إلكترونية على مداخل الدير، وعدم السماح بدخول أي زائر دون بطاقة تحقيق شخصية.

كما تُغلق أبواب الدير يوميًا من منتصف الليل وحتى الخامسة صباحًا، في إطار إجراءات تستهدف تنظيم حركة الدخول والخروج والحفاظ على أمن وسلامة الزائرين طوال فترة الاحتفالات.

ويظل صوم السيدة العذراء واحدًا من أكثر الأصوام ارتباطًا بالمشاعر الروحية لدى الأقباط، لما تحظى به السيدة العذراء من مكانة بارزة في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وخلال الصوم يمتنع الصائمون عن تناول اللحوم، ويعتمدون بصورة أساسية على الأطعمة النباتية، مع السماح بتناول الأسماك باعتباره من أصوام الدرجة الثانية، بينما يختار بعض الصائمين مزيدًا من التقشف وفقًا لقدرتهم وممارساتهم الروحية.

وهكذا، لا تبدو أيام أغسطس في دير درنكة مجرد موسم للزيارات، بل تتحول إلى مشهد روحي واسع، تتداخل فيه الصلاة مع الترانيم، وتلتقي فيه العائلات والزائرون حول رمز ديني حاضر بقوة في الوجدان القبطي، مرددين في أجواء الدير: «السلام لكِ يا مريم».

الشورى

مروة بسيوني

عاصم سليمان يكتب:

الرئيس السيسي يضع الإنسان في قلب الحماية الاجتماعية.. «إيد واحدة» نموذج جديد للوصول إلى الأكثر احتياجا

المرحلة الثالثة من المبادرة تستهدف تقديم خدمات لنحو ٣ ملايين مواطن خلال أغسطس

في كل مرة تطرح فيها الدولة مبادرة جديدة تستهدف الفئات الأكثر احتياجا، أتوقف قليلا أمام السؤال الأهم: هل نحن أمام مجرد تدخل اجتماعي لتخفيف أعباء لحظة صعبة، أم أمام رؤية أوسع تتعامل مع الحماية الاجتماعية باعتبارها جزءا أصيلا من مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها؟ وأعتقد أن المرحلة الثالثة من مبادرة «إيد واحدة» التي يطلقها التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، استجابة لتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي، تقدم إجابة واضحة عن هذا السؤال، فنحن أمام تحرك واسع لا يكتفي بتقديم الدعم، وإنما يحاول أن يصل إلى المواطن في مكانه، وأن يضع احتياجات الأسر الأولى بالرعاية في قلب عملية التخطيط والتنفيذ.

ما يلفتني في هذه المرحلة تحديدا هو حجمها وطبيعة الخدمات التي تستهدف تقديمها، فخلال شهر أغسطس وحده هناك ٢٠٥٧ نشاطا تستهدف الوصول إلى ٣ ملايين و٤٥ ألفا و٢٧٠ مواطنا، وهي أرقام لا تعبر فقط عن اتساع نطاق المبادرة، وإنما تكشف أيضا عن توجه واضح نحو تحويل العمل الأهلي من جهود متفرقة إلى عمل أكثر تنسيقا وقدرة على الوصول والتأثير، وهنا تظهر أهمية تكليفات الرئيس السيسي بتكثيف جهود الحماية الاجتماعية والتوسع في دعم الأسر الأولى بالرعاية والأكثر احتياجا، فالقضية في تقديري لا تتعلق فقط بتقديم مساعدة هنا أو خدمة هناك، وإنما ببناء شبكة أمان اجتماعي أكثر قدرة على التعامل مع الواقع اليومي للمواطن، خاصة في المناطق التي تكون فيها الاحتياجات أكبر والموارد أقل.

ولعل أكثر ما يمنح هذه المبادرة قيمتها أن الدولة لا تتعامل مع الفقر أو الاحتياج باعتبارهما مجرد نقص في الدخل يمكن تعويضه بمساعدة نقدية، وإنما تنظر إلى الإنسان باعتباره منظومة من الاحتياجات، قد يحتاج إلى الغذاء، لكنه قد يحتاج أيضا إلى العلاج، أو التعليم، أو فرصة للعمل، أو مساندة أسرته، أو تحسين البيئة المحيطة به، ولذلك جاءت المرحلة الثالثة بحزمة واسعة من الخدمات تشمل الدعم الغذائي والطبي والعلاجي والنقدي والعيني، إلى جانب الدعم التعليمي والتمكين الاقتصادي والتنمية البيئية وتطوير البنية الأساسية والمرافق المجتمعية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والتوعية المجتمعية، هذه النقطة تحديدا تستحق التوقف أمامها، لأن التمكين الاقتصادي إلى جانب الدعم المباشر يعني أن فلسفة الحماية الاجتماعية لا يجب أن تتوقف عند سد الاحتياج، وإنما تمتد إلى محاولة تقليل أسبابه وفتح أبواب جديدة أمام الأسر حتى تصبح أكثر قدرة على الاعتماد على نفسها، وهو فارق مهم بين مساعدة تنتهي بانتهاء قيمتها، وتدخل تنموي يمكن أن يترك أثرا مستمرا في حياة الأسرة.

كما أن اعتماد المبادرة على أربعة مسارات رئيسية يكشف عن رغبة واضحة في الوصول إلى المواطن بأكثر من وسيلة، فهناك ثماني قوافل شاملة

الحماية الاجتماعية في رؤية الرئيس السيسي.. دعم يتجاوز المساعدة إلى التمكين

آلاف الأنشطة والقوافل وطرق الأبواب.. خدمات تمتد من الغذاء والعلاج إلى التعليم والتمكين الاقتصادي

تستهدف المحافظات الأكثر احتياجا في صعيد مصر، إلى جانب القوافل والأنشطة التخصصية، وطرق الأبواب التي تذهب مباشرة إلى الأسر الأولى بالرعاية، فضلا عن الأنشطة التنموية والداعمة، وأرى أن فكرة طرق الأبواب تحديدا تحمل دلالة إنسانية مهمة، لأن المواطن الأكثر احتياجا قد لا يملك دائما القدرة على البحث عن الخدمة أو الوصول إلى المؤسسة التي تقدمها، وبالتالي فإن ذهاب الخدمة إليه يعكس فهما أكثر واقعية لطبيعة الاحتياج، ويجعل العمل الأهلي أقرب إلى الناس وأكثر قدرة على اكتشاف المشكلات الحقيقية بعيدا عن التصورات النظرية.

ومن زاوية أخرى، فإن مشاركة ٢١ مؤسسة ضمن التحالف الوطني في تنفيذ هذه المرحلة تعكس قيمة التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، فالقوة هنا لا تأتي من مؤسسة واحدة، وإنما من تجميع الخبرات والقدرات وتوزيع الأدوار بما يسمح بتقديم خدمات أكثر تنوعا وفي نطاق جغرافي أوسع، وهذه واحدة من أهم الأفكار التي أراها حاضرة في تجربة التحالف الوطني، وهي أن العمل الأهلي عندما يتخلص من عشوائية الجهود الفردية ويصبح جزءا من منظومة منظمة، يمكن أن يتحول إلى قوة اجتماعية حقيقية قادرة على الوصول إلى ملايين المواطنين، وعلى أن تكون شريكا فاعلا في جهود الدولة للتنمية والحماية الاجتماعية.

وفي تقديري، فإن اهتمام الرئيس السيسي بهذا الملف لا يمكن قراءته بمعزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة، فالدولة وهي تتحرك في ملفات التنمية والبنية الأساسية والاستثمار والصناعة تحتاج في الوقت نفسه إلى أن تظل عيونها مفتوحة على المواطن الذي يحتاج إلى مساندة خلال مراحل التحول، لأن التنمية لا تكتمل بالأرقام والمشروعات فقط، وإنما تقاس في النهاية بقدرتها على تحسين حياة الناس..

ومن هنا تصبح مبادرة «إيد واحدة» أكثر من مجرد حملة خدمية خلال شهر أغسطس، فهي تعكس فلسفة تقوم على توحيد الجهود وتوسيع نطاق الوصول وتنويع أدوات الدعم، والأهم هو الانتقال من فكرة تقديم المساعدة إلى فكرة بناء منظومة متكاملة تتعامل مع الإنسان واحتياجاته بصورة أشمل، وأعتقد أن الرسالة الأهم في هذه المرحلة هي أن الحماية الاجتماعية ليست ترفا ولا استجابة موسمية، وإنما مسؤولية مستمرة تحتاج إلى تخطيط ومتابعة وتنسيق وقدرة على الوصول إلى من يستحق الدعم في الوقت المناسب، وهو ما تسعى إليه هذه المبادرة من خلال آلاف الأنشطة وملايين المستفيدين وانتشار الخدمات في مختلف المحافظات.

وللحق فقد تكون الأرقام هي العنوان الأكثر وضوحا للمبادرة، ٢٠٥٧ نشاطا وأكثر من ٣ ملايين مستفيد خلال شهر واحد، لكن القيمة الحقيقية لا تكمن في الرقم وحده، وإنما في الإنسان الذي يقف خلفه، في مريض يحصل على علاجه، وطفل يجد دعما تعليميا، وأسرة تحصل على احتياجاتها الأساسية، وشاب يحصل على فرصة تمكنه من بناء مستقبله، ومواطن يشعر بأن هناك من يراه ويسمع احتياجه، وهنا تحديدا أرى أن «إيد واحدة» تستحق أن تقاس بما تتركه من أثر في حياة الناس، لا فقط بما تنفذه من أنشطة، لأن نجاح أي منظومة للحماية الاجتماعية لا يقاس بعدد القوافل التي تحركت، وإنما بعدد الحياة التي تغيرت للأفضل، وبمدى قدرة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على تحويل الدعم من لحظة عابرة إلى خطوة حقيقية نحو حياة أكثر استقرارا وكرامة.

ضربات أمنية تستهدف ثروات تجار المخدرات والهجرة غير الشرعية والأسلحة

خلال تحركات أمنية متزامنة، تمكنت الأجهزة المختصة من رصد محاولات غسل أموال بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٣٠٠ مليون جنيه، ارتبطت بأنشطة إجرامية متنوعة، بينها الإتجار بالمواد المخدرة، والهجرة غير الشرعية، والإتجار بالأسلحة النارية والذخائر غير المرخصة.

وفي واحدة من أكبر الضربات، اتخذ قطاع مكافحة المخدرات والأسلحة والذخائر غير المرخصة، بالتنسيق مع أجهزة وزارة الداخلية المعنية، الإجراءات القانونية حيال ٦ عناصر جنائية، لقيامهم بغسل الأموال المتحصلة من نشاطهم الإجرامي في مجال الإتجار بالمواد المخدرة وترويجها.

وكشفت التحريات عن مخطط المتهمين لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصلة من نشاطهم الإجرامي، وإضفاء الصبغة الشرعية عليها، من خلال توظيفها في تأسيس أنشطة تجارية وشراء العقارات والمركبات، بهدف قطع الصلة بين الأموال ومصدرها غير المشروع وإظهارها وكأنها ناتجة عن أنشطة قانونية.

وقدرت قيمة الأموال التي حاول المتهمون غسلها بنحو ٢٥٠ مليون جنيه، في ضربة أمنية توجه مباشرة إلى العائدات المالية التي تمثل الوقود الرئيسي لاستمرار تجارة المخدرات وتوسع أنشطتها.

ولم تتوقف المواجهة عند عائدات تجارة المخدرات، إذ واصلت الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بقطاع مكافحة جرائم الأموال العامة والجريمة المنظمة تحركاتها ضد الأموال الناتجة عن جرائم الهجرة غير الشرعية.

واتخذت الإدارة، بالتنسيق مع أجهزة الوزارة المعنية، الإجراءات القانونية حيال ٣ أشخاص لقيامهم بغسل الأموال المتحصلة من نشاطهم الإجرامي في مجال الهجرة غير الشرعية بالمخالفة للقانون.

وأظهرت التحريات أن المتهمين اتجهوا إلى تحويل الأموال غير المشروعة إلى أصول وممتلكات يصعب معها اكتشاف مصدرها الحقيقي، من خلال شراء وحدات سكنية وسيارات وأراض، فيما قدرت قيمة الأموال محل عمليات الغسل بنحو ٣٠ مليون جنيه.

وفي ضربة ثالثة، استهدفت الأجهزة الأمنية أحد العناصر الجنائية المتورطة في غسل الأموال الناتجة عن الإتجار بالأسلحة النارية والذخائر غير المرخصة.

وتبين أن المتهم حاول إخفاء مصدر الأموال وإظهارها باعتبارها عائدات لأنشطة مشروعة، من خلال تأسيس أنشطة تجارية وشراء العقارات والأراضي والسيارات، وبلغت قيمة الأموال التي حاول غسلها نحو ٣٠ مليون جنيه.

وتكشف الوقائع الثلاث عن نمط متكرر في جرائم غسل الأموال؛ تبدأ الأموال من نشاط إجرامي، ثم يجري نقلها إلى مسارات تبدو قانونية، سواء عبر شراء العقارات والأراضي والسيارات أو تأسيس أنشطة تجارية، بهدف إخفاء مصدرها الحقيقي ومنحها غطاءً مشروعًا.

تأتي الضربات الأمنية في وقت تركز فيه أجهزة وزارة الداخلية على تتبع حركة الأموال باعتبارها أحد المفاتيح الرئيسية لتفكيك شبكات الجريمة المنظمة. فملاحقة المال لا تقل أهمية عن ضبط النشاط الإجرامي نفسه، إذ أن تجفيف العائدات يحرم العناصر الإجرامية من القدرة على إعادة استثمار أرباحها وتوسيع أنشطتها.

وتواصل وزارة الداخلية تحركاتها الاستباقية لمواجهة غسل الأموال وتجفيف منابع التمويل غير المشروع، من خلال تتبع العائدات المتحصلة من الأنشطة الإجرامية المختلفة، ورصد محاولات إخفاء مصادرها وإضفاء المشروعية عليها، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتورطين.

وتؤكد هذه التحركات أن الحرب على الجريمة المنظمة لم تعد تدور فقط في الشوارع ومواقع ضبط المخدرات والأسلحة، وإنما تمتد إلى الحسابات والممتلكات والاستثمارات، حيث تسعى الأجهزة الأمنية إلى الوصول إلى الأموال التي تقف خلف تلك الأنشطة، وملاحقة محاولات تحويل أرباح الجريمة إلى ثروات تبدو مشروعة، حماية للاقتصاد الوطني وتجفيفًا لمصادر تمويل الجريمة.

الشورى

نانسي السيد

الحرب الكبرى على غسل الأموال

لم تعد المواجهة الأمنية مع الجريمة المنظمة تتوقف عند ضبط المخدرات أو الأسلحة أو ملاحقة المتورطين في الهجرة غير الشرعية، وإنما امتدت إلى الحلقة الأخطر في تلك الأنشطة: الأموال. فالعائدات غير المشروعة التي يحاول أصحابها تحويلها إلى ثروات تبدو قانونية أصبحت هدفًا مباشرًا لأجهزة وزارة الداخلية، في تحركات تستهدف تجفيف منابع التمويل وضرب البنية الاقتصادية للجريمة.

اللواء محمود توفيق وزير الداخلية

القصة الكاملة لأزمة خطوط المحمول المجهولة

الجهاز القومي للاتصالات يطمئن المصريين: مجرد تسجيل الخط لا يعني مسؤولية صاحبه.. والتحقيقات تحدد المتسبب

«خطوط محمول باسمي.. وأنا معرفهاش!».. جملة أثارت حالة من القلق لدى عدد من المواطنين خلال الساعات الماضية، بعدما كشف الاستعلام عن الأرقام المسجلة بأسمائهم عبر تطبيق My NTRA عن وجود خطوط لا يعرفونها ولم يستخدموها من قبل.

ومع انتشار التساؤلات عبر منصات التواصل الاجتماعي، تصاعدت المخاوف بشأن إمكانية استخدام تلك الخطوط في ارتكاب مخالفات أو جرائم، ومن ثم تحميل أصحاب الأسماء المسجلة عليها مسؤولية أفعال لم يرتكبوها.

أمام هذه التساؤلات، تدخل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لتوضيح الموقف ووضع النقاط على الحروف، مؤكدًا أن ظهور خط محمول مسجل باسم المواطن لا يعني تلقائيًا تحميله المسؤولية عن أي أفعال تتم باستخدام هذا الخط، طالما ثبت أنه لا يخصه أو لم يكن في حيازته أو تحت سيطرته الفعلية.

خط باسمك لا يعني أنك المسؤول

التأكيد الأهم في بيان الجهاز جاء في مسألة المسؤولية القانونية، إذ أوضح أن مجرد تسجيل خط هاتف محمول باسم شخص لا يرتب بذاته مسؤوليته عن الأفعال التي تتم باستخدامه، متى ثبت أن الخط لا يخصه أو لم يكن في حيازته أو تحت سيطرته الفعلية.

ويستند ذلك إلى مبدأ أساسي، هو أن المسؤولية القانونية شخصية، ولا يجوز نسبة فعل إلى شخص لم يرتكبه. وبالتالي، فإن تحديد المسؤول الحقيقي عن استخدام أي خط لا يعتمد على الاسم المسجل على قاعدة البيانات وحده، وإنما يخضع للوقائع والأدلة وما تسفر عنه التحقيقات، مع بقاء الاختصاص الكامل لجهات التحقيق والقضاء في تقدير الأدلة وتحديد المسؤولية وفقًا للقانون.

وهذا التوضيح يحمل رسالة طمأنة للمواطنين الذين فوجئوا بوجود أرقام غير معلومة بأسمائهم، ويؤكد أن ظهور رقم غير معروف في بيانات التسجيل لا يعني، في حد ذاته، ثبوت أي مسؤولية جنائية أو قانونية على صاحب الاسم.

ماذا تفعل إذا وجدت خطًا لا تعرفه؟

الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وضع مسارًا واضحًا أمام المواطن الذي يكتشف وجود رقم هاتف محمول مسجل باسمه ولا يخصه.

فالخطوة الأولى هي التقدم بشكوى إلى الجهاز، الذي يتولى فحصها والتحقق من إجراءات تسجيل الخط، ومدى التزام شركة المحمول بالضوابط التنظيمية المقررة.

ولا يقتصر دور الجهاز على تلقي الشكوى، وإنما تشمل عملية الفحص مراجعة سلامة الإجراءات التي اتبعت عند تسجيل الخط، وفي حال ثبوت وجود مخالفة، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقًا للقواعد المنظمة.

كما أكد الجهاز أن للمواطن الحق في إبلاغ جهات التحقيق المختصة متى رأى موجبًا لذلك، خاصة إذا كانت لديه أسباب تدفعه للاعتقاد بأن بياناته استُخدمت دون علمه أو أن الخط ارتبط بأفعال تستوجب التحقيق.

«My NTRA».. المواطن يراجع بياناته بنفسه

وفي ظل الجدل الذي أثارته الأرقام غير المعروفة، أعاد الجهاز التأكيد على أهمية الاستعلام الدوري عن خطوط المحمول المسجلة بأسماء المواطنين من خلال تطبيق My NTRA.

فالاستعلام لا يمثل مجرد إجراء روتيني، وإنما يمنح المواطن وسيلة للتعرف على البيانات المسجلة باسمه واكتشاف أي خط غير معلوم له في وقت مبكر، بدلًا من انتظار ظهور المشكلة في وقت لاحق. ولهذا يناشد الجهاز المواطنين مراجعة الأرقام المسجلة بأسمائهم بصورة دورية، والإبلاغ فورًا عن أي خط لا يعرفونه، حتى يمكن فحص الأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة.

تشديد الرقابة على شركات المحمول

القصة لا تتوقف عند المواطنين، إذ أكد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات استمرار مراجعة وتطوير الضوابط المنظمة لتسجيل وتفعيل خطوط الهاتف المحمول، بالتوازي مع تشديد أعمال المراجعة والتفتيش على شركات المحمول.

ويستهدف ذلك ضمان الالتزام بالقواعد المنظمة لعملية تسجيل الخطوط، والتعامل مع أي مخالفات وفق الإجراءات والجزاءات المقررة.

كما يعمل الجهاز على تعزيز وسائل التحقق من هوية المستخدمين، ومن بينها منظومة التحقق البيومتري، بما يساعد على رفع مستوى دقة البيانات وتقليل فرص تسجيل خطوط ببيانات غير دقيقة أو دون علم أصحابها.

حماية البيانات.. مسؤولية مشتركة

وتكشف الواقعة أهمية أن يكون المواطن طرفًا فاعلًا في حماية بياناته، من خلال متابعة الأرقام المسجلة باسمه وعدم تجاهل أي بيانات غير معروفة، إلى جانب إبلاغ الجهات المختصة فور اكتشافها.

وفي المقابل، تقع على الجهات المنظمة وشركات الاتصالات مسؤولية مستمرة في تطوير آليات التحقق والتسجيل، وضمان أن تعكس قواعد البيانات الواقع الفعلي لمستخدمي خدمات المحمول.

وبين مخاوف المواطنين من استخدام بياناتهم دون علمهم، وحرص الجهاز على ضبط منظومة تسجيل الخطوط، تأتي الرسالة الأهم: وجود رقم مسجل باسم المواطن لا يجعله تلقائيًا مسؤولا عن أي استخدام لهذا الرقم، متى ثبت أنه لا يخصه ولم يكن تحت حيازته أو سيطرته الفعلية.

أما تحديد المسؤول الحقيقي، فيبقى أمرًا تحسمه الوقائع والأدلة والتحقيقات، وفقًا للقانون، بينما يظل دور المواطن هو المتابعة والإبلاغ، ودور الجهات المختصة هو الفحص والتحقق واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفي النهاية، تتحول واقعة «الخط المجهول» من مصدر للقلق إلى دعوة واضحة لمراجعة البيانات الشخصية بصورة دورية، فكل مواطن يستطيع عبر الأدوات المتاحة له أن يعرف الأرقام المسجلة باسمه، وأن يتحرك فورًا إذا اكتشف رقمًا لا يعرفه، فيما يواصل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات تشديد الرقابة وتطوير آليات التحقق لحماية المستخدمين وتعزيز أمن منظومة الاتصالات.

الشورى

أحمد رضوان

خالد الطوخى
يكتب:

حين تتحول التشريعات إلى قوة دفع للاقتصاد وبناء الجمهورية الجديدة

البرلمان يعيد ترتيب البيئة القانونية لمواكبة الإصلاح الاقتصادي وحماية الفئات الأولى بالرعاية وتعزيز الأمن القومي

التشريعات الحديثة ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد والاستثمار وحماية المواطن ومواكبة التحولات العالمية

ربما لا تحظى التشريعات والقوانين بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به المشروعات الكبرى أو المؤشرات الاقتصادية أو القرارات التي يشعر المواطن بتأثيرها المباشر، لكنني أعتقد أن هناك حقيقة مهمة يجب أن نتوقف أمامها، هي أن أي دولة تريد أن تتحرك إلى الأمام لا تستطيع أن تفعل ذلك بجدية دون بنية تشريعية قوية تسبق الحركة وتحميها وتفتح الطريق أمامها، لأن التنمية في النهاية ليست مجرد طرق ومصانع ومدن جديدة، وإنما منظومة متكاملة تحتاج إلى قانون حديث، وإدارة قادرة، ومؤسسات تعرف حدود مسؤولياتها، ومناخ يمنح المستثمر والمواطن معاً قدراً كافياً من الثقة والاستقرار.

المستشار هشام بدوي، رئيس مجلس النواب

ومن هذه الزاوية تحديداً أرى أن الحصاد التشريعي لمجلس النواب خلال دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثالث يستحق قراءة تتجاوز الأرقام المجردة، فرغم أن إقرار ١٦٢ قانوناً بإجمالي ١٥٨٠ مادة يمثل في حد ذاته نشاطاً تشريعياً ضخماً، فإن الأهم بالنسبة لي ليس عدد القوانين بقدر ما تعكسه خريطة هذه التشريعات من أولويات الدولة المصرية في هذه المرحلة، وهي أولويات تمتد من الاقتصاد والاستثمار والضرائب إلى الحماية الاجتماعية والصحة والدفاع والأمن والتعليم والتكنولوجيا وغيرها من الملفات التي تمس بصورة مباشرة مستقبل الدولة وحياة المواطن.

وأظن أننا بحاجة دائماً إلى النظر إلى التشريع باعتباره جزءاً من عملية التنمية وليس عملاً منفصلاً عنها، فالمستثمر الذي نطالبه بضخ أمواله في السوق المصرية يحتاج قبل أي شيء إلى قواعد واضحة ومستقرة، والمصنع الذي نريد منه زيادة الإنتاج والتصدير يحتاج إلى بيئة تشريعية تساعده ولا تربكه، والمواطن الذي يتحمل أعباء مرحلة اقتصادية صعبة يحتاج إلى مظلة اجتماعية تحميه، والدولة التي تخطط لعقود مقبلة تحتاج إلى قوانين تتعامل مع المستقبل وليس مع مشكلات الماضي فقط.

وهنا تكتسب القوانين المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والضرائب أهمية خاصة، لأن مصر تخوض خلال السنوات الأخيرة معركة حقيقية من أجل إعادة بناء الاقتصاد على أسس أكثر قدرة على الإنتاج والمنافسة وجذب الاستثمار. وقد قلت أكثر من مرة إن المستثمر لا يبحث فقط عن الحوافز المالية، ولا يتخذ قراره لأن هناك إعفاءً هنا أو ميزة هناك، وإنما يبحث قبل ذلك عن وضوح القواعد وسهولة الإجراءات واستقرار السياسات وقدرته على معرفة حقوقه والتزاماته بصورة لا تحتمل عشرات التفسيرات.

لذلك فإن أي تحرك تشريعي يستهدف تبسيط المنظومة الضريبية وإنهاء المنازعات وتخفيف التعقيدات وتطوير قواعد التعامل مع مجتمع الأعمال يمثل، في تقديري، رسالة اقتصادية مهمة. وقد تضمنت الأجندة التشريعية بالفعل حزمة مرتبطة بالضرائب وتسوية المنازعات الضريبية، إلى جانب تعديلات تتعلق بضريبة الدخل والقيمة المضافة وغيرها من التشريعات الاقتصادية. والمسألة هنا ليست في تغيير نص قانوني فقط، وإنما في فلسفة يجب أن تستمر وتتوسع، وهي الانتقال من العلاقة القائمة على الشك بين الإدارة والمستثمر إلى علاقة تقوم على الشراكة والانضباط والوضوح.

فالاقتصاد الحديث لا يمكن أن يتحرك بكفاءة داخل متاهة من الإجراءات، ولا يستطيع القطاع الخاص أن يؤدي الدور المطلوب منه إذا كان جزء كبير من طاقته يذهب إلى التعامل مع التعقيدات الإدارية والقانونية. وكل خطوة تختصر هذه المسافة هي في حقيقتها خطوة في اتجاه تحسين مناخ الاستثمار، حتى وإن لم تظهر نتائجها في اليوم التالي.

وفي المقابل، فإن التركيز على الاقتصاد لا يعني أن المواطن يجب أن يكون بعيداً عن المشهد، وهذه نقطة أراها شديدة الأهمية في قراءة الحصاد التشريعي. وجود تشريعات تمس التأمينات والمعاشات والتأمين الصحي والحوافز والعلاوات وغيرها من الملفات الاجتماعية يكشف أن هناك محاولة لتحقيق قدر من التوازن بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي وضرورة الحفاظ على شبكة الحماية الاجتماعية. وهذا التوازن لم يعد ترفاً، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية التي فرضت ضغوطاً كبيرة على الاقتصادات المختلفة، وكانت مصر بطبيعة الحال جزءاً من هذه البيئة الصعبة. المواطن يريد أن يرى ثمار الإصلاح في حياته، والدولة في الوقت نفسه مطالبة باستكمال مسار اقتصادي طويل لا يمكن اختزاله في قرار أو موازنة أو عام مالي واحد. ومن هنا تصبح التشريعات الاجتماعية واحدة من أدوات الحفاظ على هذا التوازن الدقيق.

وأعتقد أن نجاح أي سياسة اقتصادية في النهاية لا يقاس فقط بالأرقام الكلية، وإنما بقدرتها على تحسين حياة الناس. قد يكون معدل النمو مهماً، وحجم الاستثمار مهماً، وزيادة الصادرات شديدة الأهمية، لكن المواطن البسيط يقرأ كل هذه الأرقام من زاوية مختلفة تماماً: ماذا تغير في مستوى معيشته؟ وهل يحصل على خدمة صحية أفضل؟ وهل معاشه أكثر قدرة على مواجهة أعباء الحياة؟ وهل يجد ابنه فرصة عمل حقيقية؟ هذه هي الأسئلة التي تمنح الأرقام معناها الإنساني.

ومن اللافت أيضاً أن الخريطة التشريعية لم تتعامل مع الاقتصاد باعتباره ملفاً منعزلاً، وإنما امتدت إلى قضايا الأمن والدفاع والتكنولوجيا والسلامة البيولوجية والأنشطة النووية والإشعاعية وغيرها من الملفات التي ربما تبدو بعيدة عن المواطن العادي، لكنها في الحقيقة جزء من مفهوم أوسع بكثير للأمن القومي.

فالعالم تغير، ومفهوم الأمن نفسه تغير معه. لم يعد أمن الدول مرتبطاً فقط بقدرتها العسكرية، رغم أنها ستظل عنصراً أساسياً لا يمكن التهاون فيه، وإنما أصبح الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والتكنولوجي والبيولوجي جزءاً من معادلة واحدة. والدولة التي تريد حماية مستقبلها يجب أن تمتلك تشريعات قادرة على التعامل مع هذه المساحات الجديدة.

ولهذا أرى أن تحديث التشريعات المرتبطة بالدفاع والخدمة العسكرية والتعليم العسكري والأنشطة ذات الطبيعة الإستراتيجية يعكس إدراكاً لطبيعة التحولات التي يشهدها العالم. فنحن نعيش في منطقة شديدة الاضطراب، وتشهد حدود مصر ومحيطها الإقليمي أزمات متلاحقة، وبالتالي فإن تحديث أدوات الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها ليس اختياراً يمكن تأجيله.

لكن هناك جانباً آخر لا يقل أهمية، هو أن الجمهورية الجديدة التي نتحدث عنها منذ سنوات لا يمكن أن تعتمد على بنية تشريعية صُممت بالكامل لعصر مختلف. المدن الجديدة تغيرت، وأنماط الاستثمار تغيرت، والتكنولوجيا دخلت كل القطاعات تقريباً، وطبيعة الوظائف تتغير بسرعة، كما تغيرت أشكال التجارة والإنتاج والخدمات، ومن الطبيعي أن يواكب القانون كل ذلك.

وهنا تحديداً تكمن قيمة النشاط التشريعي عندما يكون مرتبطاً برؤية للمستقبل، لأن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن تتحرك الدولة بسرعة بينما يظل القانون واقفاً في مكانه. هذه الفجوة تخلق مشكلات ضخمة، وتجعل المؤسسات أحياناً مضطرة إلى التعامل مع واقع جديد بأدوات قديمة.

ومع ذلك، فإن إصدار القوانين وحده لا يكفي، وهذه نقطة لا بد من التأكيد عليها بوضوح. لدينا في مصر تجارب كثيرة أثبتت أن القانون الجيد يمكن أن يفقد جانباً كبيراً من قيمته إذا اصطدم بإجراءات تنفيذية معقدة أو بطء إداري أو تعدد جهات أو تفسير مختلف للنص من مؤسسة إلى أخرى.

ولهذا فإن المرحلة التالية بعد هذا النشاط التشريعي يجب أن تكون مرحلة قياس الأثر. ماذا حدث بعد صدور القانون؟ هل اختصر بالفعل إجراءات الاستثمار؟ هل انتهت المشكلة التي صدر لمعالجتها؟ هل شعر المواطن بتأثيره؟ هل انخفض زمن الحصول على الخدمة؟ هل أصبحت تكلفة ممارسة النشاط أقل؟ وهل تحولت فلسفة القانون إلى ممارسة يومية داخل المؤسسات؟

هذه الأسئلة في رأيي أهم من الاحتفال بعدد التشريعات نفسها، لأن القانون ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحسين الواقع.

والأمر نفسه ينطبق على المستثمر. إذا كانت الدولة تريد من القطاع الخاص أن يقود جانباً أكبر من النمو خلال السنوات المقبلة، فإن التشريعات الاقتصادية يجب أن تتحول إلى حالة من اليقين داخل السوق. رأس المال بطبيعته يبحث عن الاستقرار، وقد يقبل مخاطرة تجارية لكنه لا يحب المخاطرة الناتجة عن عدم وضوح القواعد.

وهذا هو السبب الذي يجعلني أرى أن أحد أهم مكاسب تطوير المنظومة التشريعية هو بناء الثقة. الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وبين المستثمر والإدارة، وبين السوق وصانع القرار. وكلما أصبحت القوانين أبسط وأكثر وضوحا واستقراراً، ارتفعت هذه الثقة وأصبح الاقتصاد أكثر قدرة على الحركة.

كما أن البرلمان في هذه المرحلة لا يقوم بدور تشريعي بمعزل عن التحولات التي تحدث على الأرض. مصر تنفذ مشروعات ضخمة في البنية الأساسية، وتسعى إلى توطين الصناعة، وزيادة الصادرات، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتطوير منظومة الصحة والتعليم. وكل مسار من هذه المسارات يحتاج إلى غطاء تشريعي يضمن استمراره ويحمي نتائجه.

ومن هنا يمكن فهم دلالة هذا العدد الكبير من التشريعات خلال دور انعقاد واحد. نحن أمام محاولة لإعادة ترتيب أجزاء واسعة من البيئة القانونية بما يتناسب مع دولة تتحرك في أكثر من اتجاه في الوقت نفسه.

لكن التحدي الأكبر سيظل دائماً في التنفيذ، لأن المواطن لا يتعامل مع نص القانون المنشور في الجريدة الرسمية، وإنما يتعامل مع الموظف والشباك والمنصة الإلكترونية والمستشفى ومكتب الضرائب وهيئة الاستثمار ومختلف مؤسسات الدولة. وإذا لم تصل روح التشريع إلى هذه المستويات، ستظل هناك مسافة بين ما يريده المشرع وما يشعر به المواطن.

ولذلك أتمنى أن يكون قياس الأثر التشريعي جزءاً ثابتاً من عمل البرلمان والحكومة خلال المرحلة المقبلة، وأن نعرف بصورة دورية ماذا حقق كل قانون بعد تطبيقه، وأين ظهرت مشكلات التنفيذ، وما الذي يحتاج إلى تعديل. فالدول الحديثة لا تعتبر تعديل القانون اعترافاً بالفشل، وإنما تعتبره دليلاً على أن التشريع كائن حي يتطور مع المجتمع والاقتصاد.

وفي النهاية، أعتقد أن قراءة الحصاد التشريعي بهذه الطريقة تجعلنا أمام صورة أكبر من مجرد ١٦٢ قانوناً و١٥٨٠ مادة. نحن أمام جزء من عملية إعادة بناء واسعة تحاول فيها الدولة أن تجعل تشريعاتها أكثر اتصالاً باحتياجات الاقتصاد والمجتمع والأمن القومي ومستقبل التنمية.

والنجاح الحقيقي لهذه الخارطة لن يكون في عدد القوانين التي صدرت، وإنما في عدد المشكلات التي اختفت بسببها، وحجم الاستثمارات التي تحركت، والفرص التي تم خلقها، والخدمات التي تحسنت، والوقت الذي تم توفيره على المواطن والمستثمر.

فالجمهورية الجديدة لا تُبنى بالخرسانة وحدها، ولا بالمشروعات الكبرى وحدها، وإنما تحتاج أيضاً إلى قانون حديث وإدارة حديثة وفكر قادر على استيعاب المستقبل.

وإذا نجحنا في تحويل هذا الزخم التشريعي إلى واقع يشعر به المواطن ويلمس أثره المستثمر، فسوف تكون هذه القوانين قد أدت دورها الحقيقي، ليس باعتبارها صفحات جديدة أضيفت إلى كتب التشريعات، وإنما باعتبارها جزءاً من خارطة طريق لدولة تعرف جيداً إلى أين تريد أن تذهب.

الحصاد التشريعي لمجلس النواب.. ١٦٢ قانونًا و١٥٨٠ مادة تعيد رسم ملامح الاقتصاد والحماية الاجتماعية والأمن القومي وتواكب متطلبات الجمهورية الجديدة

من النصوص إلى الواقع.. لماذا يبقى تنفيذ القوانين وقياس أثرها على المواطن والمستثمر التحدي الأكبر بعد إقرار ١٦٢ قانونًا خلال دور الانعقاد الأول؟

قوانين الاقتصاد والاستثمار والضرائب والحماية الاجتماعية والأمن ترسم ملامح مرحلة جديدة في مسار بناء الدولة المصرية

الضيف الكبير في القاهرة.. الرئيس الصيني يزور مصر قريبًا

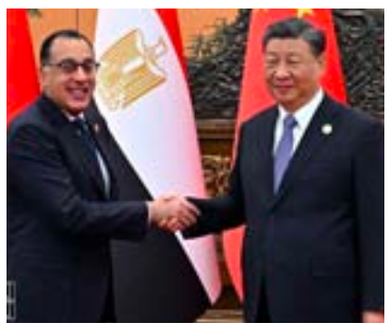

تستعد القاهرة لاستقبال ضيف من العيار الثقيل، مع اقتراب زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى مصر، في زيارة مرتقبة تكتسب أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، خاصة أنها تأتي بعد نحو ١٠ سنوات من زيارته التاريخية إلى القاهرة عام ٢٠١٦، وفي توقيت يتزامن مع مرور ٧٠ عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين.

الزيارة المرتقبة لا تبدو مجرد محطة دبلوماسية جديدة في مسار العلاقات بين البلدين، وإنما تحمل مؤشرات على مرحلة أوسع من التعاون، تتجه فيها القاهرة وبكين إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وفتح مسارات جديدة أمام الشركات والصادرات والاستثمارات، بما يعكس طبيعة العلاقات المتنامية بين البلدين.

وفي هذا الإطار، بحث الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، مع نائب وزير التجارة بجمهورية الصين الشعبية لي تشنج قانج، الاستعدادات الخاصة بالزيارة المرتقبة للرئيس الصيني إلى مصر، وما يمكن أن تمثله من دفعة جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

وجاء اللقاء على هامش مشاركة مصر في الاجتماع السادس عشر لوزراء تجارة تجمع «بريكس» بمدينة جايبور الهندية، حيث ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وتعميق الشراكة الاقتصادية، إلى جانب العمل على زيادة نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الصينية، أحد أكبر الأسواق العالمية.

وأكد الجانبان خصوصية العلاقات المصرية- الصينية، خاصة مع احتفال البلدين بمرور ٧٠ عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية، وهو ما يمنح الزيارة المرتقبة أهمية إضافية، ويجعلها فرصة لإعادة رسم أولويات التعاون خلال المرحلة المقبلة، بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية العالمية والإمكانات الكبيرة التي يمتلكها البلدان.

وفي مؤشر على النتائج المنتظرة من الزيارة، كشف نائب وزير التجارة الصيني عن التخطيط لتوقيع عدد من مذكرات التفاهم خلال زيارة الرئيس شي جين بينج إلى مصر، مؤكدًا أهمية استكمال الإجراءات الفنية اللازمة تمهيدًا للتوقيع عليها .

وتفتح مذكرات التفاهم المرتقبة الباب أمام توسيع مجالات التعاون بين القاهرة وبكين، خصوصًا في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، بما يدعم الانتقال من مجرد زيادة حجم التبادل التجاري إلى شراكة أكثر تكاملا تقوم على الاستثمار والإنتاج والتصنيع وربط سلاسل التوريد .

وشهد اللقاء كذلك بحث مبادرة الصين للإعفاء الجمركي للدول الأفريقية، حيث أوضح الجانب الصيني بدء تطبيق نظام الإعفاء الجمركي الكامل على الواردات القادمة من الدول الأفريقية التي ترتبط معها الصين بعلاقات دبلوماسية، اعتبارًا من الأول من مايو ٢٠٢٦.

ويمثل هذا التطور فرصة مهمة أمام المنتجات المصرية لتعزيز حضورها في السوق الصينية، خاصة مع توجه الدولة إلى زيادة الصادرات ذات القيمة المضافة، والاستفادة من الاتفاقيات والمبادرات التجارية في فتح أسواق جديدة أمام المنتج المصري.

ولم تقتصر المباحثات على ملف التجارة، إذ شدد الجانبان على أهمية التكامل بين التجارة والاستثمار، بما يسهم في تشجيع الشركات الصينية على ضخ المزيد من الاستثمارات في مصر، وزيادة التصنيع المحلي، وخلق فرص عمل جديدة، إلى جانب تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج في سلاسل التوريد العالمية.

وأكد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن المرحلة المقبلة تستهدف زيادة الصادرات المصرية ذات القيمة المضافة، وجذب المزيد من الاستثمارات الصينية، وتعميق التصنيع المحلي، وتعزيز التكامل في سلاسل التوريد، بما يدعم نمو العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين القاهرة وبكين.

وبينما تستعد القاهرة لاستقبال الرئيس الصيني، تبدو الملفات الاقتصادية في مقدمة أجندة الزيارة، وسط طموحات بتحويل قوة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين إلى مكاسب اقتصادية واستثمارية أكبر.

وبعد عقد من زيارة شي جين بينج التاريخية إلى القاهرة، تعود الأنظار مجددًا إلى العاصمة المصرية، في انتظار ضيف كبير تحمل زيارته المرتقبة رسائل تتجاوز البروتوكول، وتفتح الباب أمام فصل جديد في الشراكة المصرية- الصينية، عنوانه الاستثمار والتجارة والتصنيع والنفاذ إلى الأسواق.

الشورى

مروة بسيوني

زيارة مرتقبة بعد ١٠ سنوات من «زيارة التاريخ».. مذكرات تفاهم جديدة وشراكة اقتصادية تتجاوز التجارة والاستثمار

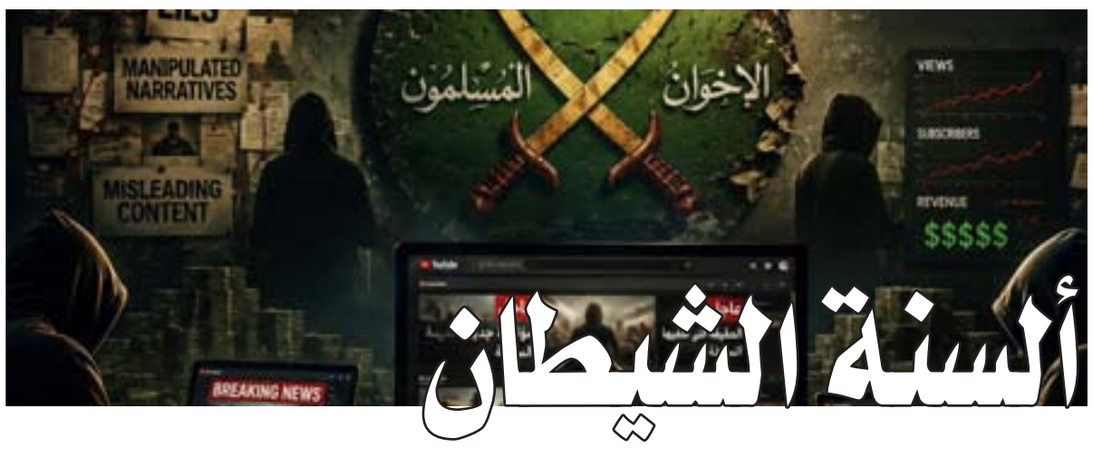

ألسنة الشيطان

الشائعات.. سلاح الإخوان لتشويه الدولة وإرباك الرأي العام

لم تعد المعارك تُخاض فقط عبر البيانات والمواقف المعلنة، بل انتقلت بصورة واسعة إلى الفضاء الرقمي، حيث أصبحت المعلومة سلاحًا، وأصبح انتشار الشائعة في بعض الأحيان أسرع من قدرة المؤسسات على نفيها أو تصحيحها.

من منصات التواصل إلى الحسابات الوهمية.. كيف تتحول الأخبار غير الموثقة إلى أداة ضغط؟

في الحالة المصرية، تركز جماعة الإخوان وأنصارها على استخدام الشائعات والمعلومات المضللة كأداة لاستهداف الدولة، والتأثير على الرأي العام، وتقديم صورة سلبية عن مؤسساتها وسياساتها. وتقوم هذه الإستراتيجية على إعادة تدوير أخبار أو معلومات غير دقيقة، أو اجتزاء تصريحات ووقائع من سياقها، ثم تقديمها للجمهور باعتبارها حقائق مكتملة.

ومع سرعة انتشار المحتوى عبر منصات التواصل الاجتماعي، يمكن للادعاء غير الموثق أن يصل إلى آلاف المستخدمين قبل أن تظهر المعلومات الرسمية أو المصادر الموثوقة التي تكشف حقيقته.

وتكتسب الشائعة قوتها من قدرتها على اللعب على مخاوف الجمهور واهتماماته اليومية. فالقضايا الاقتصادية، والأسعار، والخدمات، والقرارات الحكومية، والأزمات الاجتماعية، كلها ملفات قابلة للاستغلال في صناعة محتوى يثير الغضب أو القلق، خصوصًا عندما يُقدم المحتوى في صورة عاجلة ومثيرة، أو مصحوبًا بصورة قديمة أو مقطع فيديو من واقعة مختلفة.

ولا تتوقف المشكلة عند اختلاق معلومة من الأساس، إذ يمكن أن تبدأ عملية التضليل من واقعة حقيقية، ثم يجري تغيير سياقها أو إضافة معلومات غير صحيحة إليها، لتتحول في النهاية إلى رواية مختلفة تمامًا عن الحدث الأصلي. وتساعد منصات التواصل الاجتماعي على انتشار هذا النوع من المحتوى، بسبب طبيعة خوارزمياتها التي تمنح المواد الأكثر إثارة وقدرة على جذب التفاعل فرصًا أكبر للانتشار. وهنا تصبح الشائعة جزءًا من دائرة مغلقة؛ منشور يثير الجدل، ثم إعادة نشر، ثم تعليقات ومقاطع فيديو، وبعدها تتحول المعلومة غير الموثقة إلى موضوع نقاش عام، رغم عدم وجود مصدر موثوق يؤكدها.

وفي مواجهة ذلك، أصبحت الدولة تعتمد بصورة متزايدة على آليات الرصد والتدقيق والرد على المعلومات المغلوطة، إلى جانب إصدار البيانات الرسمية لتوضيح الحقائق المتعلقة بالقضايا التي تشهد انتشارًا واسعًا للشائعات.

لكن مواجهة الشائعات لا تقع على عاتق المؤسسات وحدها، فالمواطن يمثل الحلقة الأهم في عملية انتشارها أو توقفها. فإعادة نشر خبر مجهول المصدر أو مقطع فيديو دون التحقق من تاريخه وسياقه قد تجعل المستخدم نفسه جزءًا من عملية تضليل غير مقصودة.

وتزداد خطورة الشائعات عندما تتعلق بأمن الدولة أو الاقتصاد أو مؤسساتها، لأنها لا تستهدف مجرد معلومة بعينها، وإنما يمكن أن تسهم في خلق حالة من فقدان الثقة، أو تضخيم الأزمات، أو إرباك الجمهور، أو دفعه إلى اتخاذ مواقف بناءً على معلومات غير صحيحة.

ومن هنا، فإن التعامل مع المحتوى المتداول يحتاج إلى قدر أكبر من الوعي الإعلامي، يبدأ بالسؤال عن مصدر المعلومة، وتاريخها، ومدى اتساقها مع البيانات الرسمية والمصادر الموثوقة، وعدم الاكتفاء بعنوان مثير أو منشور مجهول.

وفي النهاية، تظل مواجهة الشائعات معركة وعي قبل أن تكون معركة بيانات؛ فكلما ارتفع مستوى التدقيق، وتراجع تداول المعلومات مجهولة المصدر، أصبح من الصعب توظيف الأخبار الكاذبة في صناعة صورة مشوهة عن الواقع.

أما التعامل مع أي ادعاء يتعلق بالدولة أو مؤسساتها، فيحتاج إلى التحقق أولًا، قبل أن يتحول الضغط على زر «مشاركة» إلى مساهمة في نشر معلومة لا أساس لها.

الشورى

نانسي السيد

خير الأرض

البحث عن البترول في ١٠٠ ألف كيلومتر مربع بالصعيد

«البركة» يعود للحفر بعد ٤ سنوات.. صيانة ٧ آبار وحفر بئرين جديدتين ودراسة ٥ آبار إضافية لفتح آفاق جديدة أمام إنتاج الجنوب

لا تنظر الدولة إلى صعيد مصر باعتباره مجرد امتداد جغرافي يحتاج إلى التنمية، وإنما تضعه أمام فرصة جديدة لإعادة اكتشاف موارده وثرواته، وفي مقدمتها الثروات البترولية التي لا تزال مناطق واسعة منها بحاجة إلى مزيد من أعمال البحث والاستكشاف. وفي هذا السياق، تتجه وزارة البترول والثروة المعدنية إلى توسيع نطاق النشاط البترولي في جنوب مصر، مدفوعة بنتائج أعمال المسح والاستكشاف الحديثة، وبهدف تحويل المناطق الواعدة إلى فرص استثمارية قادرة

وتبرز منطقة كوم أمبو بأسوان كأحد النماذج العملية لهذا التوجه، مع استئناف أعمال الحفر والإنتاج في حقل «البركة» بعد توقف دام منذ عام ٢٠٢٢، وعودة الاستثمارات إلى المنطقة من خلال شركة «ميديتيرا» الكندية، التي بدأت ضخ استثمارات جديدة ووصل أول جهاز حفر إلى الحقل لتنفيذ برنامج يستهدف إعادة تأهيل الآبار القائمة، إلى جانب التوسع في أعمال الحفر.

ويمثل استئناف العمل في «البركة» أكثر من مجرد عودة لنشاط متوقف، إذ يعكس محاولة لإعادة تنشيط مناطق إنتاجية واعدة في الصعيد، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الاستثمار البترولي، خصوصًا مع اتجاه الوزارة إلى الاستفادة من البيانات الجيولوجية والسيزمية الحديثة في تحديد أفضل المناطق التي يمكن طرحها أمام شركات البحث والاستكشاف.

يأتي ذلك في إطار رؤية أوسع تضع جنوب مصر ضمن محاور إستراتيجية زيادة أعمال البحث والاستكشاف والإنتاج، بعدما ظلت مساحات كبيرة من المنطقة بحاجة إلى تكثيف النشاط الاستكشافي.

فالإمكانات البترولية الموجودة في الصعيد لم تحصل خلال السنوات الماضية على القدر الكافي من أعمال البحث، وهو ما يجعل تطوير أدوات الاستكشاف الحديثة عنصرًا أساسيًا في تحديد حجم الفرص المتاحة.

وفي قلب هذه الإستراتيجية، يبرز مشروع المسح السيزمي الجاري تنفيذه في جنوب مصر، والذي يغطي نحو ١٠٠ ألف كيلومتر مربع، بما يعادل قرابة ١٠٪ من مساحة الجمهورية. وتوفر عمليات المسح بيانات حديثة تساعد على رسم صورة أكثر دقة للتركيب الجيولوجي للمناطق المستهدفة، وتحديد المواقع الأكثر جذبًا للاستثمار، قبل طرحها أمام الشركات المحلية والعالمية.

ولا تقتصر أهمية هذه المساحة الهائلة على حجمها الجغرافي، وإنما تكمن في كونها قاعدة معلومات جديدة يمكن البناء عليها في تحديد الفرص البترولية، وتقليل المخاطر المرتبطة بأعمال البحث والاستكشاف، ومنح المستثمرين رؤية أفضل قبل اتخاذ قرارات ضخ الاستثمارات.

وتستعد الوزارة للإعلان عن الفرص الاستثمارية الجديدة الناتجة عن مشروع المسح السيزمي بعد الانتهاء من تقييم البيانات، بالتزامن مع تطبيق حزمة من الحوافز التي تستهدف رفع الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتشجيع الشركات على توسيع نشاطها. ومن بين هذه الحوافز نظام «R-Factor»، إلى جانب العمل على دمج مناطق الامتياز، بما يمنح الشركات فرصًا أكبر لتحقيق عوائد اقتصادية من الاستثمارات طويلة الأجل.

تأتي عودة «ميديتيرا» إلى حقل البركة لتمنح هذا التوجه دفعة عملية، بعدما بدأت الشركة تنفيذ برنامج لإعادة تأهيل الآبار القائمة والتوسع في الحفر. ويشمل البرنامج صيانة ٧ آبار، وحفر بئرين جديدتين، مع دراسة حفر ٥ آبار إضافية، بعد تحديد المواقع الأكثر ملاءمة بالتعاون مع بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج.

وتحمل هذه الخطط أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل الإنتاج في المنطقة، إذ أن إعادة تشغيل الآبار القائمة بالتوازي مع حفر آبار جديدة تتيح الاستفادة من البنية الأساسية الموجودة، ورفع كفاءة الأصول، واختبار فرص إنتاجية جديدة في الحقل.

كما تراهن وزارة البترول على أن نجاح التجربة في «البركة» يمكن أن يتحول إلى رسالة استثمارية أوسع، خاصة مع دعم توسع الشركة الكندية في المنطقة وإتاحة إمكانية العمل في مساحات إضافية ودمج مناطق الامتياز الحالية، بما يعزز الجدوى الاقتصادية ويشجع شركات أخرى على دراسة فرص الاستثمار في جنوب مصر.

ولا تتوقف مكاسب التوسع البترولي في الصعيد عند حدود زيادة الإنتاج أو جذب رؤوس الأموال، وإنما تمتد إلى خلق فرص عمل جديدة، وتنشيط الصناعات والخدمات المرتبطة بالقطاع، ورفع الطلب على الكفاءات المحلية، مع إعداد المزيد من الكوادر البترولية المتخصصة من أبناء محافظات الجنوب.

وبذلك تتحول خريطة البحث عن البترول في الصعيد إلى جزء من خريطة أوسع للتنمية؛ فالمسح السيزمي الممتد على ١٠٠ ألف كيلومتر مربع، واستئناف الحفر في «البركة»، وبرامج صيانة الآبار والتوسع في الحفر، كلها خطوات تستهدف إعادة وضع جنوب مصر على خريطة الاستثمار البترولي، واستثمار ما يمكن أن تحمله أرضه من فرص جديدة للإنتاج والتنمية.

الشورى

آية الشويخ

محمد فـودة يكتـب:
Mohamed-Foda@gmail.com

السوشيال ميديا تصنع نجوما من العدم

المشاهدات واللايكات تصنع نجوم مجتمع من البلوجرز وعديمي الموهبة

الكومبارسات واللاهثون وراء الفن يخترعون الترندات ويبيعون الوهم بحثا عن النجومية

قواعد الشهرة تغيرت.. الموهبة تتراجع أمام سطوة الترند

كارثة الشهرة السريعة.. أضواء بلا موهبة ونجومية غير مستحقة

المتابع جيدا للمشهد الفني يعلم أن هناك أشياء كثيرة تغيرت في عالم الفن خلال السنوات الأخيرة، لكن ربما كان أكثرها تأثيرا ذلك التحول الهادئ الذي نقل صناعة النجومية من الشاشات والصحف والمسارح إلى شاشة الهاتف الصغيرة، فلم يعد الفنان ينتظر عرض فيلم أو مسلسل أو طرح أغنية جديدة حتى يعرف الجمهور اسمه، ولم تعد الشهرة تحتاج دائما إلى سنوات طويلة من العمل والمراكمة، فقد يكفي مقطع قصير، أو صورة لافتة، أو موقف عابر حتى يجد شخص ما نفسه في قلب المشهد، محاطا بآلاف التعليقات والمشاركات، وكأنه نجم خرج من العدم.

لا أنكر أن السوشيال ميديا منحت الفن مساحة واسعة للوصول إلى الجمهور، وكسرت كثيرا من الحواجز التي كانت تفصل الفنان عن جمهوره، وأتاحت لمواهب شابة لم تكن تجد طريقا سهلا إلى شركات الإنتاج أو شاشات التلفزيون أن تقدم نفسها مباشرة إلى الناس، وهذه في حد ذاتها ميزة لا يمكن إنكارها، لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول وسيلة الانتشار إلى معيار للقيمة، وعندما يصبح عدد المشاهدات أكثر أهمية من جودة العمل، وعدد المتابعين أكثر إثارة للاهتمام من حجم الموهبة، وعندما يجد الفنان نفسه مطالبا بأن يكون حاضرا أمام الكاميرا طوال الوقت، حتى في اللحظات التي لا يقدم فيها أي عمل فني.

أعتقد أن السؤال الحقيقي لم يعد: هل صنعت السوشيال ميديا جيلا جديدا من النجوم؟ فهذا حدث بالفعل، وإنما السؤال الأصعب هو، هل أصبحت السوشيال ميديا تصنع الفنان نفسه وتحدد شكله وطريقة حضوره وحتى طبيعة علاقته بجمهوره، ففي زمن مضى، كان الفنان يستطيع أن يختفي لفترة، ثم يعود بعمل جديد، وكان هذا الغياب في حد ذاته جزءا من هيبته، بل إن بعض النجوم كانوا يفضلون أن تظل حياتهم الخاصة بعيدة عن الأضواء، لأن ما يهم الجمهور هو ما يقدمونه على الشاشة أو المسرح أما اليوم فقد تغيرت القاعدة تماما، الفنان مطالب بأن يكون موجودا حتى عندما لا يكون لديه عمل، عليه أن ينشر، ويتفاعل، ويظهر، ويعلق، ويشارك تفاصيل حياته، ويواكب المناسبات، ويقدم صورا وفيديوهات، ويتعامل مع جمهوره بشكل يومي، وكأن الغياب أصبح خطرا، وكأن النجومية تحتاج إلى جرعة مستمرة من الظهور حتى لا ينسى الجمهور صاحبها.

وهنا أجد نفسي أمام مفارقة واضحة، السوشيال ميديا أعطت الفنان حرية أكبر في التواصل مع الجمهور، لكنها في الوقت نفسه سلبته جزءا من حقه في الاختفاء، وأصبح الفنان الذي يختار الصمت أو الابتعاد مطالبا دائما بتفسير غيابه، بينما يتحول الفنان شديد الحضور إلى مادة مستمرة للنقاش والمتابعة، وهكذا لم يعد الفنان مطالبا بأن يكون موهوبا فقط، بل أصبح مطالبا أيضا بأن يكون شخصية جذابة على الإنترنت، وأن يعرف كيف يقدم نفسه، وكيف يصنع صورته، وكيف يحافظ على تفاعل الجمهور معه.

وربما يكون هذا هو التحول الأكثر وضوحا في المشهد الحالي، فقد تداخلت الحدود بين الفنان والمؤثر إلى درجة أصبح من الصعب أحيانا معرفة أيهما يقود الآخر، الفنان يملك جمهورا، والمؤثر يملك جمهورا، وكلاهما يعتمد على الحضور الرقمي، لكن الفارق أن الفنان في الأساس يجب أن تكون قيمته مرتبطة بعمله، بينما تقوم شهرة المؤثر في جانب كبير منها على قدرته على صناعة المحتوى والحفاظ على تفاعل الجمهور، والمشكلة تظهر عندما يصبح الفنان مطالبا بالقيام بالدورين معا، فيتحول حسابه الشخصي إلى مسرح دائم، وتتحول حياته اليومية إلى مادة للعرض، وتصبح إطلالته، وسفره، وأصدقاؤه، وطريقة حديثه، وحتى خلافاته، جزءا من المنتج الذي يقدمه للجمهور.

وهنا أخشى أن يصبح الفنان مشغولا بصناعة صورته أكثر من انشغاله بصناعة فنه، لأن بناء الصورة الرقمية أسرع وأسهل أحيانا من بناء تجربة فنية حقيقية تحتاج إلى وقت وموهبة وصبر، فالترند بطبيعته سريع، وهذه هي قوته وخطورته في الوقت نفسه، فهو قادر على رفع اسم شخص في ساعات قليلة، لكنه قادر أيضا على استبداله بشخص آخر في الساعات نفسها، وهذا ما جعل مفهوم النجومية نفسه أكثر هشاشة، فالنجم الذي كان يحتاج سنوات حتى يصل إلى القمة أصبح يستطيع الوصول إليها بسرعة، لكن السؤال الذي يجب أن نسأله دائما هو: هل يستطيع أن يبقى هناك؟!

وللحق أنا لا أؤمن بأن كل من تصدر الترند أصبح نجما بالمعنى الحقيقي للكلمة، فالترند قد يصنع لحظة، لكنه لا يصنع بالضرورة تاريخا، وقد يمنح شخصا ملايين المشاهدات، لكنه لا يمنحه تلقائيا القدرة على تقديم عمل يعيش بعد انتهاء الضجة، فهناك فرق كبير بين أن يعرف الناس اسمك، وبين أن يعرفوا لماذا يحبونك، وفرق أكبر بين أن يتابع الناس ما تقدمه، وبين أن ينتظروا عملك القادم، وهنا تظهر قيمة الفنان الحقيقي، لأن الموهبة لا تحتاج إلى أن تكون في الترند كل يوم، وإنما تحتاج إلى أن تكون حاضرة عندما يأتي وقت الاختبار الحقيقي.

والمشكلة الأخرى أن الفنان الجديد أصبح يعيش تحت ضغط لا يشبه الضغوط التي عرفتها أجيال سابقة، فهو لا يخشى فقط فشل عمله، وإنما يخشى أيضا انخفاض التفاعل، وتراجع المشاهدات، واختفاء اسمه من قوائم الأكثر بحثا، وانتقال الجمهور إلى اسم آخر، وهذا يخلق حالة من القلق المستمر، تجعل بعض الفنانين يشعرون بأن عليهم تقديم شيء جديد طوال الوقت، حتى لو لم يكن لديهم ما يستحق التقديم.

ومن وجهة نظري، هذه واحدة من أخطر نتائج عصر السوشيال ميديا، لأن الفنان قد يبدأ مطاردة الجمهور بدلا من أن يقود ذائقته، وقد يصبح أسيرا لما يريده المتابعون في اللحظة الراهنة، بينما الفن الحقيقي في أحيان كثيرة يحتاج إلى أن يسبق الجمهور، لا أن يركض خلفه، الفن لا يمكن أن يكون استفتاء يوميا، والموهبة لا يمكن قياسها بعدد الإعجابات، والعمل الجيد لا يصبح عظيما فقط لأنه حصد ملايين المشاهدات.

ولا يمكن تحميل الفنان وحده مسؤولية هذا التحول، فالجمهور أصبح شريكا أساسيا في صناعة النجومية الجديدة، نحن الذين نمنح المحتوى مشاهدات، ونحن الذين نرفع شخصا إلى صدارة المنصات، ونحن الذين نعيد نشر الصور والفيديوهات، ونحن الذين نحول موقفا صغيرا إلى قضية عامة، ولذلك فإن صناعة الترند ليست مسؤولية المنصات أو الفنانين فقط، وإنما هي أيضا انعكاس لذوق الجمهور وما يختار أن يمنحه اهتمامه، وإذا كنا نمنح الاهتمام الأكبر للخلافات، والإطلالات، والتصريحات المثيرة، فلا يجب أن نتفاجأ عندما يصبح بعض النجوم أكثر اهتماما بهذه الأشياء من أعمالهم، وفي المقابل، عندما نحتفي بالعمل الجيد، ونناقش الأداء، والكتابة، والإخراج، والموسيقى، فإننا نرسل رسالة واضحة إلى صناعة الفن بأن الموهبة لا تزال هي الطريق الأكثر أمانا للبقاء، والسؤال: هل نحتاج إلى فنان يعيش أمام الكاميرا طوال الوقت؟ أنا شخصيا لا أعتقد ذلك، بل أرى أن جزءا من قيمة الفنان أن يحتفظ بمساحة خاصة لا يعرفها الجمهور، وأن يظل هناك شيء لا يراه الناس، لأن الغموض أحيانا يمنح النجومية قيمة، بينما الإفراط في الكشف قد يحول الفنان مع الوقت إلى شخص عادي نعرف عنه كل شيء. إن الفنان ليس مطالبا بأن يصور كل لحظة، ولا أن يشرح كل موقف، ولا أن يرد على كل تعليق، ولا أن يدخل في كل معركة رقمية، بل ربما يكون أكثر ما يحتاجه الفنان اليوم هو أن يعرف متى يظهر، ومتى يصمت، ومتى يتحدث، ومتى يترك عمله يتحدث عنه، فالنجومية ليست في كثرة الظهور، وإنما في قيمة الحضور.

إنني لا أرى السوشيال ميديا عدوا للفن، ولا أعتقد أن العودة إلى زمن ما قبلها ممكنة أو حتى مطلوبة، فقد أصبحت جزءا أصيلا من حياتنا ومن صناعة الإعلام والفن، ومنحت الجمهور قربا لم يكن متاحا من قبل، وفتحت أبوابا واسعة أمام مواهب كثيرة، لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول المنصة إلى غاية، وعندما يصبح الترند بديلا عن الموهبة، وعندما يشعر الفنان بأنه مطالب بأن يعيش أمام الكاميرا حتى يحافظ على وجوده، السوشيال ميديا تستطيع أن تمنح الفنان لحظة، لكنها لا تستطيع أن تمنحه عمرا، تستطيع أن ترفع اسمه، لكنها لا تستطيع وحدها أن تمنحه مكانة، وتستطيع أن تصنع حوله ضجة هائلة، لكنها لا تستطيع أن تضمن أن يبقى الناس يتذكرونه بعد أن تنتهي الضجة، لذلك أظن أن التحدي الحقيقي أمام الفنان في هذا العصر ليس أن يصبح أكثر ظهورا، وإنما أن يصبح أكثر قدرة على الفصل بين الشهرة والفن، وبين التفاعل والقيمة، وبين الترند والنجومية الحقيقية، فاللايك قد يصنع شهرة، والترند قد يصنع لحظة، لكن الفن وحده هو القادر على صناعة البقاء.

السياحة المصرية تستحق أفضل من ذلك

صابر سالم يكتب:

تملك مصر واحدة من أهم المقومات السياحية في العالم، ليس فقط بما تمتلكه من آثار عمرها آلاف السنين، وإنما بما تقدمه من تنوع يصعب أن تجده مجتمعًا في وجهة واحدة. فهنا الأهرامات والمعابد والمقابر والمتاحف، وهناك البحر الأحمر وشواطئه وشعابه المرجانية، وفي الجنوب سحر النيل والأقصر وأسوان، وعلى امتداد الساحل مدن ومنتجعات قادرة على المنافسة، فضلا عن السياحة الدينية والعلاجية والبيئية والثقافية وسياحة المؤتمرات وغيرها.

ومع ذلك، فإن الحقيقة التي يجب أن نعترف بها بوضوح هي أن السياحة المصرية تستحق أفضل من ذلك. تستحق أن تحصل على ما يتناسب مع حجم المقومات التي تمتلكها، وأن تنتقل من فكرة امتلاك المنتج السياحي إلى القدرة على تقديمه وتسويقه وإدارته بالشكل الذي يليق بمكانة مصر.

المشكلة لم تكن يومًا في غياب المقومات. مصر لا تحتاج إلى اختراع تاريخ جديد حتى تجذب السائح، ولا تحتاج إلى البحث عن قصة ترويها للعالم؛ فالتاريخ المصري نفسه واحد من أعظم القصص التي عرفتها البشرية. لكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تقديم هذه القصة، وكيف يتحول الأثر من مجرد حجر إلى تجربة متكاملة يعيشها السائح ويتحدث عنها ويكررها وينصح الآخرين بخوضها.

السائح اليوم لم يعد يبحث فقط عن زيارة مكان أثري والتقاط الصور أمامه، وإنما يريد تجربة متكاملة تبدأ من لحظة وصوله إلى المطار، مرورًا بسهولة التنقل والإقامة والخدمات والإرشاد، وصولًا إلى جودة المواقع السياحية والمطاعم والأنشطة والفعاليات. وكل تفصيلة صغيرة يمكن أن تصنع الفارق بين سائح يغادر بانطباع جيد وسائح يتحول إلى سفير حقيقي لمصر في بلاده.

ولهذا، فإن تطوير السياحة يجب ألا ينحصر في زيادة أعداد الغرف الفندقية أو افتتاح مشروعات جديدة، رغم أهمية ذلك، وإنما يجب أن يمتد إلى جودة الخدمة ورفع كفاءة العاملين وتطوير المناطق السياحية وتحسين تجربة الزائر في كل مراحل رحلته.

كما أن المنافسة السياحية العالمية أصبحت أكثر شراسة. هناك دول لا تمتلك تاريخ مصر ولا تنوعها الطبيعي، لكنها استطاعت بناء صناعة سياحية قوية لأنها فهمت أن السائح يشتري التجربة قبل أن يشتري الرحلة. وبالتالي، فإن مصر مطالبة بأن تتعامل مع السياحة باعتبارها صناعة متكاملة تحتاج إلى الاستثمار المستمر في الإنسان والتكنولوجيا والتسويق والبنية الأساسية.

ومن أهم الملفات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام أيضًا التسويق السياحي. فمصر معروفة عالميًا، لكن المعرفة وحدها لا تكفي. المطلوب هو تقديم صورة حديثة ومتنوعة لمصر، لا تختصرها في الأهرامات وأبو الهول فقط، رغم عظمتهما، وإنما تكشف للعالم عن مصر أخرى تمتلك الشواطئ والمدن الحديثة والثقافة والفنون والموسيقى والمطبخ والتراث والأسواق والرحلات النيلية والتجارب الصحراوية.

كما أن السياحة الداخلية تستحق نصيبًا أكبر من الاهتمام، لأنها ليست فقط وسيلة لدعم القطاع في فترات التراجع، وإنما جزء من بناء علاقة المصريين ببلدهم واكتشاف تنوعها. المواطن المصري نفسه يمكن أن يكون أحد أهم سفراء السياحة المصرية عندما يعيش تجربة جيدة وينقلها إلى أسرته وأصدقائه ومتابعيه.

والأهم من كل ذلك هو أن تتحول السياحة إلى أولوية اقتصادية وثقافية مستمرة، لا إلى ملف موسمي يرتفع الاهتمام به مع زيادة أعداد الوافدين وينخفض بعدها. فالسياحة قادرة على خلق فرص العمل، وجذب العملة الأجنبية، ودعم قطاعات النقل والطيران والمطاعم والتجزئة والحرف والصناعات الثقافية، ولذلك فإن تأثيرها يتجاوز حدود الفنادق والمواقع الأثرية.

مصر لديها كل ما يلزم لتكون واحدة من أكبر المقاصد السياحية في العالم، لكن امتلاك الإمكانات لا يعني تلقائيًا تحقيق أقصى استفادة منها. ما نحتاجه هو إدارة أكثر كفاءة، وتسويق أكثر جرأة، وخدمات أفضل، وتجربة أكثر احترامًا للسائح، واستثمار أكبر في العامل البشري.

السياحة المصرية لا تحتاج إلى معجزة، وإنما تحتاج إلى أن تحصل على حقها من التخطيط والاهتمام والتطوير. وإذا نجحنا في تحويل الزيارة إلى تجربة لا تُنسى، فإن السائح لن يكون مجرد زائر يدفع مقابل إقامة ورحلة، بل سيكون شريكا في الترويج لمصر.

لهذا أقولها بوضوح: السياحة المصرية تستحق أفضل من ذلك؛ تستحق أن نستثمر في عظمتها، وأن نقدمها للعالم بالصورة التي تليق بها، وأن ندرك أن مصر لا تمتلك مجرد آثار ومقاصد سياحية، وإنما تمتلك واحدة من أعظم العلامات السياحية في تاريخ الإنسانية. ويبقى التحدي الحقيقي هو أن نعرف كيف نحول هذه الثروة الاستثنائية إلى صناعة أكثر قوة واستدامة، وإلى تجربة تجعل من يزور مصر مرة يريد أن يعود إليها مرات أخرى.

السائح اليوم لم يعد يبحث فقط عن زيارة مكان أثري والتقاط الصور أمامه، وإنما يريد تجربة متكاملة تبدأ من لحظة وصوله إلى المطار، مرورًا بسهولة التنقل والإقامة والخدمات والإرشاد، وصولًا إلى جودة المواقع السياحية والمطاعم والأنشطة والفعاليات. وكل تفصيلة صغيرة يمكن أن تصنع الفارق بين سائح يغادر بانطباع جيد وسائح يتحول إلى سفير حقيقي لمصر في بلاده.

السائحُ سفيرٌ حقيقي لمصر في بلاده

العباس السكرى يكتب:

رمضان والعوضي.. حين تصنع الموهبة المسافة بين نجم متجدد ونجومية أسيرة التكرار

بحاجة إلى كسر القالب الذي اعتاد عليه

يغامر بتغيير جلده وتوسيع أدواته

> لا أميل عادة إلى المقارنات بين نجم وآخر، لأن لكل فنان رحلته وتجربته وجمهوره، ولأن الفن في النهاية ليس سباق سرعة ولا مباراة تنتهي بصافرة حكم. لكن هناك لحظات تفرض فيها المقارنة نفسها عندما يحاول البعض وضع اسمين في كفة واحدة، رغم أن المسافة بين التجربتين ليست مجرد فارق في الشعبية، بل فارق في التنوع، والذكاء في الاختيارات، والقدرة على إعادة اكتشاف النفس من عمل إلى آخر.

وبكل احترام لأحمد العوضي، أرى أن محمد رمضان نجح في صناعة مشروع فني أكثر اكتمالا، فلم يكتف بالاعتماد على حضوره أو لياقته البدنية، بل حرص على تغيير جلده وتقديم شخصيات مختلفة، حتى أصبح يمتلك بصمة يعرفها الجمهور من أول مشهد. قد يختلف الناس حوله، وقد يحبونه أو ينتقدونه، لكن من الصعب إنكار أنه استطاع أن يصنع مدرسة خاصة به، بينما لا يزال آخرون يدورون في الدائرة نفسها، ويكررون الأدوات ذاتها أملا في الوصول إلى التأثير نفسه.

رمضان يعرف جيدا أن النجومية لا تعني أن تظل واقفا في المكان الذي نجحت فيه أول مرة، ولذلك ظل يجرب ويغامر ويغير من أدواته، مرة في الدراما الشعبية، ومرة في الشخصيات المركبة، ومرة في السينما، ومرة في تقديم صورة مختلفة عن النجم الذي اعتاد الجمهور رؤيته. قد لا تنجح كل اختياراته، وهذا طبيعي، لكن مجرد امتلاك شجاعة التجربة يضع صاحبه في مساحة مختلفة عن الفنان الذي يطمئن إلى وصفة واحدة ويكررها كل مرة.

أما العوضي، فلا يمكن إنكار حضوره أو قدرته على جذب الجمهور، ولا يمكن تجاهل أن لديه قاعدة جماهيرية تحبه وتتابعه، لكن المشكلة في رأيي تبدأ عندما يتحول النجاح الأول إلى قفص. العضلات والكاريزما والحضور القوي يمكن أن تفتح الباب، لكنها لا تكفي وحدها للبقاء في الصف الأول. الممثل الحقيقي يحتاج إلى أن يفاجئ جمهوره، وأن يجعله يتساءل: ماذا سيفعل هذه المرة؟ وليس أن يعرف الإجابة قبل أن يبدأ العمل.

وهنا تحديدا تصبح المقارنة ظالمة بعض الشيء، لأن رمضان استطاع أن يجعل نفسه حالة فنية لها ملامحها الخاصة، بينما لا يزال العوضي بحاجة إلى خطوة حقيقية خارج المنطقة التي اعتادها. رمضان بيوزن موهبة، والعوضي بيوزن عضلات، ورمضان رسم الطريق.. والعوضي جه يقلده واتزحلق من عليه. قد تكون الجملة ساخرة، لكنها تختصر الفكرة: في الفن، لا يكفي أن تعرف كيف تجذب الأنظار، الأهم أن تعرف كيف تجعل الناس ينتظرون ما ستفعله بعد ذلك.

ولا أعتقد أن الجمهور يحتاج إلى معركة بين رمضان والعوضي، ولا أن نجاح أحدهما يتطلب سقوط الآخر. كل فنان يستطيع أن يصنع مكانه إذا امتلك الجرأة على التطور. لكن النجومية الحقيقية لا تقاس بعدد العضلات ولا بدرجة الصوت ولا بحجم الحضور، وإنما بقدرة الفنان على أن يترك بصمة لا تشبه أحدا، وأن يجدد نفسه قبل أن يطلب من الجمهور أن يجدد ثقته فيه. رمضان فهم هذه اللعبة مبكرا، ولهذا ظل يتحرك، بينما من يكرر الكارت نفسه كثيرا قد يكتشف يوما أن الجمهور حفظه عن ظهر قلب.

محمد هنيدي: «الجواهرجي» فصل جديد في رحلتي.. وعودتي مع منى زكي بعد ٢٨ عامًا تحمل الكثير من الذكريات

- النجاح مسؤولية.. والجمهور هو البطل الحقيقي في كل فيلم.. وأرفض أن أعيش أسيرًا لنجاحات الماضي
- «صعيدي في الجامعة الأمريكية» غيّر حياتي.. لكن الفنان لا يمكن أن يظل أسيرًا لشخصيات ونجاحات الماضي

> بعد سنوات طويلة من الحضور المتواصل على شاشة السينما والتليفزيون والمسرح، لا يزال اسم محمد هنيدي قادرًا على صناعة حالة خاصة مع الجمهور. الفنان الذي ارتبط اسمه بأحد أهم التحولات في تاريخ الكوميديا المصرية والعربية، يعود حاليًا إلى شاشة السينما من خلال فيلم «الجواهرجي» الذي يجمعه مجددًا بالفنانة منى زكي، بعد سنوات طويلة من لقائهما الأول في «صعيدي في الجامعة الأمريكية».

«أرض النفاق» و«شهادة معاملة أطفال» منحاني مساحة مختلفة.. ولا أختار أعمالي لمجرد الحفاظ على الظهور

أتمنى أن يتذكرني الناس بجملة «كان بيضحكنا».. لأن الضحكة التي تمنح شخصًا لحظة سعادة هي أعظم ما يمكن أن يحققه الفنان

الفيلم انطلق في دور العرض يوم ٥ أغسطس ٢٠٢٦، ويشارك في بطولته إلى جانب هنيدي ومنى زكي عدد من الفنانين، ويقدم من خلاله شخصية تاجر مجوهرات يدخل في سلسلة من المواقف والمفارقات الكوميدية.

وبمناسبة عودته إلى السينما، كان هذا الحوار مع محمد هنيدي، حول «الجواهرجي»، وذكريات «صعيدي في الجامعة الأمريكية»، ومفهومه للكوميديا، ورحلته الطويلة من أدوار البدايات إلى النجومية، وتجربته في المسرح والدراما والدبلجة، ورؤيته لمستقبل السينما المصرية.

***في البداية.. ماذا يمثل لك «الجواهرجي» بعد هذه الرحلة الطويلة مع السينما؟**

يمثل لي خطوة مهمة جدًا، لأن كل فيلم جديد بالنسبة لي هو بداية جديدة، وليس مجرد إضافة إلى قائمة الأعمال. أنا دائمًا أنظر إلى الفيلم باعتباره تجربة منفصلة لها ظروفها وشخصياتها وروحها الخاصة.

«الجواهرجي» كان بالنسبة لي فرصة لتقديم حالة كوميدية مختلفة، وفي الوقت نفسه العودة إلى السينما بفيلم أعتقد أنه قريب من الجمهور؛ لأن الكوميديا في النهاية عندما تكون مرتبطة بمواقف إنسانية حقيقية تصل إلى الناس بسهولة. والأجمل أن الفيلم جمعني مرة أخرى بمنى زكي، وهذا في حد ذاته شيء له قيمة خاصة جدًا بالنسبة لي.

***وهل كان من السهل أن تعود إلى العمل مع منى زكي بعد كل هذه السنوات؟**

بالعكس، كانت هناك حالة جميلة جدًا. عندما عملنا معًا في «صعيدي في الجامعة الأمريكية» كنا في بداية الطريق تقريبًا، ولم يكن أحد يعرف إلى أين ستذهب بنا الأيام.

اليوم، عندما نلتقي مرة أخرى بعد سنوات طويلة، نجد أن كل واحد منا خاض رحلة مختلفة، لكن هناك شيئًا مشتركا ظل موجودًا، وهو محبتنا للعمل والجمهور.

الجميل أيضًا أن الجمهور نفسه يتذكرنا معًا من الفيلم الأول، ولذلك فإن عودتنا في عمل جديد تحمل قدرًا من الحنين، لكننا لا نريد أن نعيش على الحنين فقط. نريد أن نقدم فيلمًا جديدًا له شخصيته.

***«صعيدي في الجامعة الأمريكية» مر عليه ٢٨ عامًا.. هل تشعر أن كل هذه السنوات مرت سريعا؟**

جدًا.. أحيانًا أشعر بأن الفيلم كان بالأمس، وأحيانًا عندما أتذكر تفاصيل تلك الفترة أكتشف أن أجيالًا كاملة ولدت وكبرت خلال السنوات التي مرت.

الفيلم كان نقطة تحول كبيرة في حياتي، ليس فقط لأنه حقق نجاحًا جماهيريًا، ولكن لأنه وضعني في منطقة مختلفة تمامًا. فجأة أصبحت أمام مسؤولية أكبر، والجمهور أصبح ينتظر مني أن أقدم له شيئًا جديدًا.

وأعتقد أن أصعب شيء في النجاح هو الحفاظ عليه.

***هل كنت تتوقع وقتها أن يتحول «صعيدي في الجامعة الأمريكية» إلى علامة في تاريخ السينما المصرية؟**

لا أحد يستطيع أن يتوقع ذلك.

وأعتقد أن أجمل شيء في الفن أن بعض الأعمال تتجاوز توقعات أصحابها. أنت تعمل وتبذل أقصى ما تستطيع، ثم يذهب الفيلم إلى الجمهور، وهناك تبدأ الرحلة الحقيقية. «صعيدي» كان حالة خاصة جدًا؛ الشخصيات، الأغاني، الإفيهات، روح الشباب، وكل التفاصيل اجتمعت معًا في توقيت مناسب.

لكنني دائمًا أرفض أن يعيش الفنان أسيرًا لنجاح قديم.

***وماذا عن «إسماعيلية رايح جاي»؟**

هذا الفيلم له مكانة خاصة جدًا عندي، لأنه كان من الأعمال التي ساهمت في تغيير شكل حضوري السينمائي. بعد سنوات من العمل وأدوار مختلفة، جاءت فرصة أن أكون جزءًا من فيلم حقق نجاحًا كبيرًا وفتح الباب أمام مرحلة جديدة في السينما.

أنا مؤمن بأن الفنان لا يصل فجأة. هناك سنوات من المحاولات والتجارب والأدوار الصغيرة والكبيرة، ثم تأتي لحظة يشعر فيها الجمهور بأنك أصبحت قريبًا منه.

***بدايتك لم تكن من السينما فقط.. المسرح كان حاضرًا بقوة في رحلتك.. ماذا تعلمت منه؟**

المسرح مدرسة مختلفة تمامًا.

في السينما يمكن أن تعيد المشهد، ويمكن للمونتاج أن يساعدك، لكن المسرح لا توجد فيه رفاهية الخطأ. أنت أمام الجمهور مباشرة، وكل ليلة لها ظروفها.

أعمال مثل «حزمني يا» و«ألابندا» كانت تجارب مهمة جدًا بالنسبة لي، لأن المسرح علمني كيف أسمع الجمهور وأشعر به.

الجمهور بالنسبة للممثل على المسرح شريك حقيقي. ضحكة واحدة يمكن أن تغير إيقاع المشهد، وتصفيق يمكن أن يمنحك طاقة إضافية.

***هل تختلف الكوميديا على المسرح عن السينما؟**

بالتأكيد.

في المسرح، أنت تبني الإيقاع أمام الجمهور لحظة بلحظة. أما السينما، فهناك الصورة والمونتاج والموسيقى وزوايا التصوير وكل عناصر صناعة الفيلم.

لكن أساس الكوميديا واحد: أن تصدق الشخصية.

أنا لا أحب أن يدخل الممثل إلى المشهد وهو يقول في نفسه: «أنا الآن سأضحك الناس». الأفضل أن يعيش الموقف بجدية، وفي أحيان كثيرة تكون الكوميديا ناتجة من جدية الشخصية نفسها.

***أنت ارتبطت بالكوميديا.. هل ترى أن الجمهور وضعك في منطقة يصعب الخروج منها؟**

ربما، لكنني لا أعتبر ذلك مشكلة.

أنا أحب الكوميديا، وأشعر بأن إسعاد الناس مسؤولية جميلة.. لكن الكوميديا ليست نوعًا واحدًا.

يمكن أن تضحك الناس من موقف، ويمكن أن تضحكهم من شخصية، ويمكن أن تقدم كوميديا لها مضمون اجتماعي أو إنساني.

والأهم بالنسبة لي ألا تكون الكوميديا مجرد مجموعة إفيهات متتالية.

***هل تخشى من مقارنة أعمالك الجديدة بأفلامك القديمة؟**

المقارنة طبيعية، لكنني لا أعيش معها.

أنا شخصيًا لا أستطيع أن أصنع فيلمًا جديدًا وأنا أفكر في «همام في أمستردام» أو «فول الصين العظيم» أو «يا أنا يا خالتي».

كل مرحلة لها ظروفها.

الجمهور تغير، والسينما تغيرت، وطريقة المشاهدة تغيرت، وحتى طبيعة النكتة تغيرت.

المطلوب من الفنان أن يفهم زمنه، لا أن يحاول إعادة الزمن القديم.

ومع ذلك، هناك شخصيات أصبحت جزءًا من ذاكرة الناس.. هل تشعر أحيانا بأن الجمهور يطلب منك العودة إلى الماضي؟

طبعًا.

وهذا شيء يسعدني جدًا، لأن معناه أن الناس أحبت الشخصيات.

لكن الفنان إذا ظل يعيد الشخصية نفسها طوال الوقت سيفقد متعة التجربة.

أنا أحب أن أقدم شخصية جديدة، وأن أبحث عن مساحة مختلفة، حتى لو ظل هناك شيء من روحي الكوميدية التي يعرفها الجمهور.

***ماذا عن الدراما التلفزيونية؟**

الدراما مهمة جدًا بالنسبة لي.

قدمت «أرض النفاق» عام ٢٠١٨، وكان عملًا مختلفًا في مسيرتي، لأنه أخذني إلى مساحة درامية تحمل الفانتازيا والكوميديا، ثم عدت إلى الدراما في «شهادة معاملة أطفال» عام ٢٠٢٥، بشخصية عبد الستار الكف.

وأعتقد أن الدراما تمنح الفنان مساحة أكبر لتفاصيل الشخصية، لأن عدد الحلقات يسمح لك بالاقتراب من الشخصية بشكل مختلف عن الفيلم.

***«شهادة معاملة أطفال» كان عودة مهمة لك بعد فترة من الغياب.. لماذا تأخرت في العودة إلى الدراما؟**

أنا لا أحب أن أعمل لمجرد الوجود.

الفنان ليس مطلوبًا منه أن يقدم عملًا كل عام لمجرد أن الناس تنتظره. المهم أن يجد شيئًا يشعر بأنه يستحق أن يقدمه.

أحيانًا يكون هناك مشروع مناسب، وأحيانًا لا يكون هناك المشروع الذي يشجعك.

أنا أفضل أن أنتظر العمل الذي أشعر بأنه يستحق وقت الجمهور ووقتي.

الشورى

عبدالمنعم محمود

مستشفى سعاد كفافي الجامعي يحصل على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية

كلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أول كلية بجامعة خاصة في مصر تحصد هذا الاعتماد المؤسسي

د. هالة المنوفي: الاعتماد تتويج لجهود تطوير التعليم الطبي ويعزز مكانة الجامعة كمركز إقليمي للتدريب والتأهيل الصحي

في خطوة تعكس التقدم المتواصل لمنظومة الرعاية الصحية والتعليم الطبي، حصل مستشفى سعاد كفافي الجامعي التابع لكلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية، ليصبح بذلك أول مستشفى جامعي خاص ينال هذا الاعتماد المرموق على مستوى المؤسسات الجامعية الخاصة.

ويأتي هذا الإنجاز بدعم خالد الطوخي رئيس مجلس أمناء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الذي يولي اهتماما كبيرا بتطوير المنظومة الطبية والتعليمية داخل الجامعة، ويحرص على الارتقاء بمستوى المستشفيات الجامعية وفق أحدث المعايير العالمية في التدريب الطبي والرعاية الصحية، بما يعزز دور الجامعة كمؤسسة رائدة في إعداد الكوادر الطبية المؤهلة وخدمة المجتمع، وأيضا تتويجا للجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة المستشفى والكوادر الطبية والأكاديمية من أجل الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتطوير برامج التعليم الطبي والتدريب الإكلينيكي، وفق أحدث المعايير المهنية المعتمدة إقليميًا ودوليا.

ويعكس هذا الاعتماد التزام المستشفى بتطبيق أفضل الممارسات في مجالات الرعاية الصحية والتدريب التخصصي للأطباء، بما يسهم في إعداد كوادر طبية مؤهلة قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع الصحي، وتعزيز كفاءة منظومة التعليم الطبي، كما يؤكد هذا الإنجاز المكانة المتقدمة التي تحظى بها المستشفى، ودورها الفاعل في دعم منظومة التدريب الطبي وخدمة المجتمع، من خلال تقديم خدمات صحية متكاملة وفق أعلى معايير الجودة والاعتماد.

ويعد هذا الاعتماد المؤسسي سابقة مهمة في مسار التعليم الطبي بالجامعات الخاصة في مصر، حيث أصبحت كلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أول كلية طب تابعة لجامعة خاصة تنال هذا الاعتماد من المجلس العربي للاختصاصات الصحية، وهو ما يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه منظومة التعليم والتدريب الطبي داخل الجامعة، ويؤكد التزامها بتطبيق أعلى المعايير الأكاديمية والمهنية في إعداد الأطباء وتأهيلهم وفق أحدث النظم المعتمدة في مجال التدريب الطبي التخصصي.

وقالت الدكتورة هالة المنوفي القائم بأعمال رئيس جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن حصول مستشفى سعاد كفافي الجامعي على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يعد إنجازا مهما يُضاف إلى سجل الجامعة الحافل بالنجاحات في مجالي التعليم الطبي والخدمات الصحية، وأكدت أن هذا الاعتماد يعكس حجم الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة المستشفى والكوادر الطبية والأكاديمية خلال الفترة الماضية لتطوير منظومة التدريب الإكلينيكي والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، وفق أحدث المعايير المعتمدة إقليميًا ودوليا.

وأضافت د. المنوفي أن الجامعة تضع تطوير القطاع الطبي على رأس أولوياتها، من خلال دعم المستشفيات الجامعية بأحدث الإمكانات الطبية والتكنولوجية، وتوفير بيئة تعليمية وتدريبية متقدمة تسهم في إعداد أطباء مؤهلين علميا وعمليا قادرين على المنافسة ومواكبة التطورات المتسارعة في المجال الطبي، وأشارت إلى أن هذا الاعتماد يعزز مكانة مستشفى سعاد كفافي الجامعي كمركز متميز للتدريب الطبي التخصصي في مصر والمنطقة العربية، كما يفتح آفاقا أوسع للتعاون مع المؤسسات الطبية والعلمية، بما يدعم مسيرة الجامعة في تطوير التعليم الطبي والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وأكد الدكتور نهاد المحبوب، عميد كلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن حصول مستشفى سعاد كفافي الجامعي على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يمثل إنجازا مهما لكلية الطب، باعتبار المستشفى الذراع الإكلينيكي والتدريبي للكلية، موضحا أن هذا الاعتماد يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه برامج التعليم الطبي والتدريب السريري داخل الكلية، ويؤكد الالتزام المستمر بتأهيل طلاب الطب والأطباء وفق أحدث المعايير العلمية والمهنية المعتمدة، بما يسهم في تخريج كوادر طبية قادرة على تقديم رعاية صحية متميزة وخدمة المجتمع بكفاءة عالية.

من جانبه، قال الدكتور محمد زعزوع، مدير عام مستشفى سعاد كفافي الجامعي، إن حصول المستشفى على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يمثل خطوة مهمة في مسيرة تطوير الخدمات الطبية وبرامج التدريب الإكلينيكي داخل المستشفى، ويعكس مدى الالتزام بتطبيق أعلى معايير الجودة في الرعاية الصحية والتعليم الطبي، وأكد أن هذا الاعتماد لم يكن ليتحقق إلا بفضل العمل الجماعي والتكامل بين مختلف الأقسام الطبية والإدارية، إلى جانب الدعم المتواصل من إدارة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مشيرًا إلى أن المستشفى سيواصل العمل على تطوير برامجه التدريبية والتخصصية بما يسهم في إعداد أطباء على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والعلمية، ويعزز دور المستشفى كمركز متقدم للتعليم الطبي وخدمة المرضى.

ويعد اعتماد المجلس العربي للاختصاصات الصحية أحد أبرز الاعتمادات المهنية في مجال التدريب الطبي التخصصي في العالم العربي، إذ يُمنح للمؤسسات الصحية التي تستوفي المعايير المتقدمة في التعليم الطبي والتدريب السريري وإعداد الأطباء المتخصصين.

الشورى

حسين السنونسي

د. محمد زعزوع: خطوة نوعية تعكس التزام المستشفى بتطبيق أعلى معايير الجودة في الرعاية الصحية والتدريب الإكلينيكي

دكتور محمد زعزوع
مدير مستشفى سعاد كفافي

اعتماد عربي مرموق يعزز مكانة مستشفى سعاد كفافي الجامعي كمركز متقدم للتدريب الطبي التخصصي

أفضل مستوى من الخدمة الطبية على مدار ٢٤ ساعة.. ونخبة مميزة من الاستشاريين فى العيادات الخارجية

الحضارة المصرية تواصل كشف أسرارها للعالم باكتشافات أثرية تعيد كتابة صفحات من التاريخ

الفراعنة يواصلون إبهار العالم.. تقنيات علمية حديثة تكشف فراغات ومقابر ومدنًا أثرية ظلت مجهولة لقرون في مصر

لا تزال الحضارة المصرية القديمة، بعد أكثر من خمسة آلاف عام على نشأتها، قادرة على إثارة دهشة العالم وجذب اهتمام الباحثين والسائحين، في الوقت الذي تواصل فيه بعثات التنقيب الأثري الكشف عن أسرار جديدة تكشف جوانب مجهولة من تاريخ الفراعنة، وتؤكد أن ما تم اكتشافه حتى الآن لا يمثل سوى جزء من الحكاية الطويلة للحضارة المصرية.

وفي تقرير حديث، سلط موقع «WorldAtlas» المتخصص في الجغرافيا والخرائط والحضارات، الضوء على المكانة التي تحتفظ بها مصر باعتبارها واحدة من أهم الوجهات السياحية والثقافية في العالم، مشيرًا إلى أن التطور الكبير الذي شهدته تقنيات البحث الأثري خلال السنوات الأخيرة أسهم في فتح آفاق جديدة أمام العلماء لفهم الحضارة المصرية القديمة واكتشاف مواقع وأماكن ظلت مجهولة لقرون طويلة.

وأوضح التقرير أن علم الآثار لم يعد يعتمد فقط على عمليات الحفر التقليدية، وإنما أصبح يستفيد من مجموعة واسعة من التقنيات الحديثة، من بينها التصوير بالميونات، ورادارات اختراق الأرض، وتحليل الحمض النووي، وغيرها من الأدوات التي تتيح للباحثين دراسة المواقع الأثرية والوصول إلى معلومات جديدة دون الحاجة دائمًا إلى عمليات حفر واسعة قد تؤثر في طبيعة الموقع.

وتبرز الأهرامات باعتبارها واحدة من أهم النماذج التي استفادت من هذه التقنيات الحديثة، إذ أشار التقرير إلى أحدث الدراسات التي أجريت على هرم الملك منقرع، ضمن مشروع «ScanPyramids»، والتي كشفت عن وجود فراغين خلف الواجهة الشرقية للهرم.

ويمثل هذا الاكتشاف أهمية خاصة بالنسبة إلى علماء الآثار، باعتباره أول دليل مادي يدعم فرضية وجود مدخل ثان مغلق في الهرم، وهو ما يفتح الباب أمام مزيد من الدِّراسات والأبحاث التي قد تساعد على فهم طريقة بناء الهرم وطبيعة تصميمه الداخلي.

ولم تتوقف نتائج مشروع «ScanPyramids» عند هرم منقرع، إذ سبق للمشروع أن أسهم في رصد ما عُرف باسم «الفراغ الكبير» داخل الهرم الأكبر، إلى جانب ممر آخر خلف المدخل الشمالي، في اكتشافات أثارت اهتمام المجتمع العلمي العالمي وأعادت طرح العديد من التساؤلات حول الهندسة الداخلية للأهرامات وطريقة تشييدها.

وتؤكد هذه الاكتشافات أن الأهرامات، رغم مرور آلاف السنين على بنائها، لا تزال قادرة على تقديم معلومات جديدة للعلماء، وأن التقنيات الحديثة ربما تتيح خلال السنوات المقبلة اكتشاف المزيد من التفاصيل التي ظلت بعيدة عن متناول الباحثين لفترات طويلة.

ولا تقتصر الاكتشافات الأثرية الحديثة في مصر على منطقة الأهرامات، وإنما تمتد إلى مختلف المناطق الأثرية، خاصة في صعيد مصر، الذي يمثل واحدًا من أغنى مناطق العالم بالآثار المصرية القديمة.

ومن بين أبرز الاكتشافات التي أشار إليها التقرير، الإعلان عن مقبرة الملك تحتمس الثاني في الأقصر، وهو اكتشاف يحمل أهمية تاريخية كبيرة، باعتباره أول اكتشاف لمقبرة أحد ملوك الدولة الحديثة في طيبة منذ العثور على مقبرة الملك توت عنخ آمون عام ١٩٢٢.

ويضاف إلى ذلك اكتشاف مقبرة ملك مجهول في منطقة جنوب أبيدوس، يرجح أنها تعود إلى أحد حكام العصر الانتقالي الثاني، وهو ما يقدم للباحثين فرصة جديدة لدراسة فترة مهمة من التاريخ المصري القديم، والتعرف إلى حكام ومراحل تاريخية لا تزال بعض تفاصيلها بحاجة إلى مزيد من البحث.

كما سلط التقرير الضوء على اكتشاف «المدينة الذهبية المفقودة» غرب الأقصر، والتي يعود تاريخها إلى عهد الملك أمنحتب الثالث، وتمثل نموذجًا مهمًا لطبيعة الحياة اليومية في مصر القديمة، بعيدًا عن الصورة التقليدية التي تركز فقط على المعابد والمقابر والتماثيل.

مصر التي لا تنتهي أسرارها..
تقرير دولي يرصد أحدث الاكتشافات الأثرية ويؤكد استمرار جاذبية الحضارة الفرعونية للسياح والعالم

تبرز الأهرامات باعتبارها واحدة من أهم النماذج التي استفادت من هذه التقنيات الحديثة إذ أشار التقرير إلى أحدث الدراسات التي أجريت على هرم الملك منقرع، ضمن مشروع "ScanPyramids" والتي كشفت عن وجود فراغين خلف الواجهة الشرقية للهرم.

الشورى الخميس 10
• العدد ٤٧٥ | ١٣ أغسطس ٢٠٢٦ م | ١ ربيع أول ١٤٤٨ هـ
• Thursday • 13 August 2026 • Issue No 475

Ecotel فندق إيكوتيل دهب باى فيو

DAHAB BAY VIEW RESORT

فندق "إيكوتيل دهب باى فيو" يعد إحدى الوجهات السياحية الرائدة فى منطقة دهب الغنية بالمعالم السياحية والطبيعية الخلابة التى جعلتها محط اهتمام السياح والمتطلعين للراحة والاستجمام، فضلا عن أنه من الفنادق السباقة فى دعم السياحة المصرية، حيث كان من أوائل الفنادق المستقبلة للسياحة الداخلية وتشجيعها عن طريق المشاركة فى مبادرات (فى حب مصر).

قضاء إجازة فريدة من نوعها، ومتفردة بروعتها، مليئة بالاستجمام والهدوء والراحة تترك بصمتها فى النفوس، وذكرها السعيدة بالقلوب هي جوهر ما يقدمه فندق «إيكوتيل دهب باى فيو»، فالفندق عبارة عن لوحة جمالية بديعة يقع بمنطقة وادى «قنى» فى حضن الجبل ويطل على خليج العقبة ويبعد عن مطار شرم الشيخ الدولى بـ٨٥ كيلو مترا، وينفرد بين الفنادق الموجودة بالمنطقة بأنه يحتوى على أكبر عدد غرف، إلى جانب أكبر ناد صحى على مستوى جنوب سيناء والشرق الأوسط وتقدم فيهً البرامج السياحية الصحية بأحدث الوسائل العالمية المطبقة فى الفنادق ذات الـ٧ نجوم، وفريق العمل محترف ومتميز بأدائه الراقى وفكره المتجدد حيث يحرص الفندق بشكل مستمر على تدريبهم على أحدث خدمات الضيافة والتعامل الراقى مع النزلاء، وذلك بشهادة عدد ضخم جدا من النزلاء الذين عبروا عن ذلك عبر صفحات الفيسبوك المختلفة.

وقال الخبير السياحى جلال رشدى مدير عام الفندق، إن فندق «إيكوتيل دهب باى فيو» يعد إحدى الوجهات السياحية الرائدة فى منطقة دهب الغنية بالمعالم السياحية والطبيعية الخلابة التى جعلتها محط اهتمام السياح والمتطلعين للراحة والاستجمام، فضلا عن أنه من الفنادق السباقة فى دعم السياحة المصرية، حيث كان من أوائل الفنادق المستقبلة للسياحة الداخلية وتشجيعها عن طريق المشاركة فى مبادرات «فى حب مصر»، موضحا إن فندق إيكوتيل يتوافق مع أعلى المعايير العالمية الصديقة للبيئة فى التشغيل، من خلال الخدمات التى يقدمها بشكل محترف ومميز، حيث يقع الفندق بمنطقة وادى «قنى» فى حضن الجبل، كما يتمتع بمواصفات إنشائية فريدة ومتميزة، حيث ينفرد بين الفنادق الموجودة بالمنطقة بأن كل مبانيه تطل على البحر، ويحتوى على أكبر عدد غرف، إلى جانب أكبر ناد صحى على مستوى جنوب سيناء والشرق الأوسط.

وأشار الخبيرُ السياحى جلال رشدى إلى أن الفندق يضم أكبر صالة ألعاب رياضية حديثة الأجهزة (GYM)،. وينفرد الفندق بين نظرائه بالمنطقة بتقديم خدمات الترفيه المزودة بأحدث الوسائل العالمية ، موضحا أن الفندق يعد الوحيد الذى لديه منطقة أكوا بارك وألعاب متميزة للأطفال، إلى جانب منطقة ملاعب تضم (ملعب كرة قدم وعدد ٢ ملعب كرة تنس الشاطئ وعدد ٢ ملعب كرة السرعة)، مما يمكن من تقديم كافة الخدمات التى يحتاجها النزلاء وتلبية تطلعاتهم ورغباتهم المختلفة، وعن الخدمات اللوجستية الخاصة برجال الأعمال والمؤسسات والشركات المتخصصة فى تنظيم المؤتمرات وكبار النزلاء، ذكر «رشدى» إن الفندق يضم أكبر قاعة اجتماعات مزودة بأحدث أجهزة الصوت والتى تتسع إلى قرابة ٣٠٠ فرد، بالإضافة لوجود قاعة أخرى تتسع إلى عدد ٥٠ فردا ما يجعلهما مؤهلتين لاستيعاب أكبر عدد خلال المؤتمر الواحد مع تمتعهما بجميع الإمكانيات المطلوبة والتجهيزات والخدمات التى تحتاجها القاعات المتميزة، إلى جانب أن الفندق يقوم بتنظيم الحفلات والمهرجانات والندوات، ولفت إلى أن الفندق به قاعة لاستقبال كبار الزوار ورجال الأعمال، إلى جانب توافر إمكانية استقبال النزلاء ذوى الاحتياجات الخاصة.

وأكد محمد عزو ممثل المالك، أن الفندق يمثل أكبر رفاهية على الإطلاق للنزلاء، ويضم أفضل المرافق الحيوية والترفيهية ويقدم أجود الخدمات الفندقية، فضلا عن توافر جميع وسائل الراحة، والألعاب المائية والأنشطة الرياضية، موضحا أنه تم تجديد جميع الغرف والأجنحة، مؤكدا أن هذا التجديد يعتبر حدثا مهما، يؤكد التزام إدارة الفندق تجاه الضيوف بتوفير تجربة رفيعة المستوى تليق بالعلامة التجارية لفندق «ايكوتيل دهب» وتاريخ الفندق الحافل ومسيرة نجاحه الطويلة، وأوضح أن التجديد يقدم أحدث التصاميم الفاخرة والألوان المنتقاه بعناية فائقة والمصممة خصيصا لتضفي لمسة فخمة وساحرة، بالاضافة الى توفير أحدث التقنيات والمتطلبات العصرية، التي تجعل من أقامة الضيوف تجربة رفاهية على أعلى مستوى.

وأشار إلى أن الفندق نجح فى تنظيم عدد من المؤتمرات المهمة لكبرى الشركات، حيث تم توفير قاعات خاصة تسع لأكثر من ٥٠٠ فرد مدعومة بالتكنولوجيا السمعية والبصرية الحديثة والإنترنت السريع لعقد كبرى المؤتمرات، والفاعليات، حيث يضم الفندق فريق عمل محترف ومتميز بأدائه الراقى وفكره المتجدد، مشيرا الى أن إدارة الفندق تحرص بشكل مستمر على تدريبهم على أحدث خدمات الضيافة والتعامل الراقى مع النزلاء والقاصدين للراحة والاستجمام بالفندق، مشيرا الى أن هناك مسابقة لتحفيز العاملين تجرى كل شهر لاختيار العامل المثالى، وفى آخر العام يتم اختيار العامل للذهاب لقضاء العمرة على نفقة الفندق، مشيرا إلى أن الفندق تعاقد مع شركة سياحة كبرى (كالوفيدا ترافيل) وهى واحدة من أبرز شركات السياحة فى مصر والتى تنظم الرحلات المختلفة (بحرية، جبلية، بدوية) للنزلاء، موضحا أن الفندق تعاقد مع إحدى شركات السياحة الروسية لجذب السياح الروس.

وأوضح أن الفندق يعمل حاليا بالطاقة الشمسية ليصبح من أوائل المنشآت الفندقية التي تستخدم تلك التكنولوجيا في مصر، بأعلى المعايير البيئية الدولية ومعايير الاستدامة الاجتماعية والتجارية، موضحا أن منظمي الرحلات يتجهون للمقاصد السياحية التي تحافظ على البيئة ضمن أولوياتها، والتركيز على مدى وجود بعد بيئي بالفنادق، خاصة في ظل الاتجاه العالمي بالاهتمام بالطاقة المتجددة والخضراء، مما يرفع القدرة التنافسية للمقصد السياحي المصري عالميا، وأكد أن توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وتتبنى وزارة السياحة تطبيقها في قطاع السياحة المصري، بهدف الوصول إلى السياحة المستدامة، وفي ظل الاهتمام المتزايد بتطبيق أنشطة السياحة الخضراء، والتوسع في السياحة البيئية واستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة، ما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لقطاع الفنادق.

ووجه الشكر للأستاذ خالد الطوخى مالك الفندق ورئيس مجلس الإدارة، والاستاذ إسلام الطوخى نائب رئيس مجلس الإدارة، على دعمهما المستمر الذى أثمر عن النجاحات الباهرة التى كانت عاملا رئيسيا فى حصول الفندق على سمعة عالمية، نتيجة تمتعه بكافة الإمكانيات اللوجستية والبشرية، ما جعله فندقًا عالميًا على أرض السحر والجمال (دهب).

وتعد مدينة دهب هى الأشهر بعد مدينة شرم الشيخ من حيث أعداد السائحين المترددين عليها، وتقع مدينة دهب السياحية على خليج العقبة عند البحر الأحمر جنوب شرق شبه جزيرة سيناء، ودهب بها جميع مقومات المدن السياحية، فهى تحوى الكثير من الأماكن الجميلة وبها أشهر مناطق للغطس وتعد الوحيدة التى بها المنطقة الأثرية القديمة التى لها تاريخ قديم، وأيضا بها اللسان وهو من المحميات الطبيعية، كما أنها مشهورة بشواطئها الذهبية والمواقع المدهشة التى تصلح للغطس ورياضة القفز بالمظلات وبأسعار مناسبة، وبها رياضة مائية لا توجد فى شرم، وهى ركوب الأمواج أو ركوب المراكب الشراعية وتتميز دهب بهذه الرياضة نظرًا لسرعة الرياح فيها.

محمد عزو
ممثل المالك

جلال رشدى
مدير عام الفندق

ينفرد بتقديم خدمات الترفيه المزودة بأحدث الوسائل العالمية

بدء العمل بالطاقة الشمسية وفق أعلى المعايير البيئية الدولية ومعايير الاستدامة الاجتماعية

توفير قاعات خاصة لعقد كبرى المؤتمرات تسع لأكثر من ٥٠٠ فرد مدعومة بالتكنولوجيا السمعية والبصرية الحديثة والإنترنت السريع

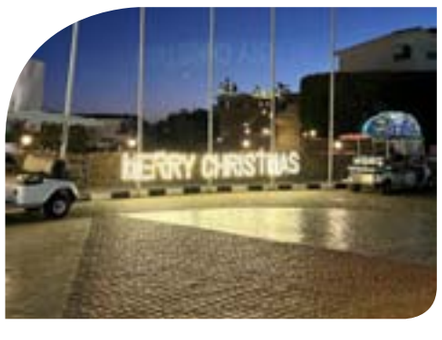

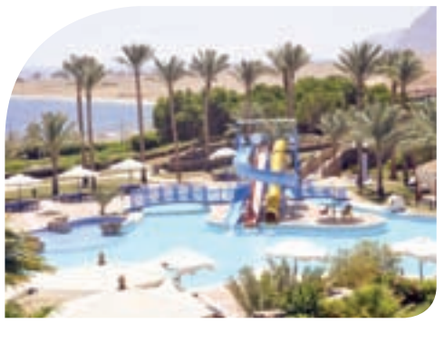

الأهلي يفتح ملف التجديد للرباعي ويضع سقفًا للرواتب أمام مطالب إمام عاشور وياسر إبراهيم

يواصل النادي الأهلي تحركاته المكثفة لتأمين مستقبل عدد من نجوم الفريق الأول لكرة القدم، بالتزامن مع الاستعدادات الجادة لانطلاق الموسم الجديد، حيث أصبح ملف تجديد عقود اللاعبين واحدًا من أهم الملفات المطروحة على طاولة إدارة القلعة الحمراء خلال الفترة الحالية، خاصة مع اقتراب انطلاق منافسات الدوري المصري الممتاز.

وتعمل إدارة الأهلي في الوقت الحالي على حسم ملف تجديد عقود الرباعي محمد هاني، وياسر إبراهيم، ومصطفى شوبير، وإمام عاشور، في ظل رغبة واضحة من النادي في الحفاظ على العناصر الأساسية داخل صفوف الفريق، وعدم السماح برحيل أي من الركائز المهمة خلال المرحلة المقبلة.

تأتي تحركات إدارة النادي بالتزامن مع وجود بعثة الأهلي في معسكر الإعداد المقام حاليًا في إسبانيا، والذي يخوضه الفريق استعدادًا للموسم الجديد، حيث تسعى الإدارة إلى استغلال فترة الإعداد في إنهاء أكبر قدر ممكن من الملفات الإدارية الخاصة بالفريق، وعلى رأسها ملف تجديد عقود اللاعبين الذين يمثلون جزءًا أساسيًا من القوام الحالي.

ويستعد الأهلي لانطلاق مشواره في بطولة الدوري المصري الممتاز، حيث يترقب الفريق خوض أولى مبارياته في الموسم الجديد يوم ٢٣ أغسطس، في بداية رحلة جديدة يسعى خلالها الفريق إلى مواصلة المنافسة على البطولات المحلية، وهو ما يجعل إدارة النادي حريصة على دخول الموسم بحالة كبيرة من الاستقرار، سواء على المستوى الفني أو الإداري.

وفي تطور مهم داخل القلعة الحمراء، اقترب الأهلي بصورة كبيرة من الإعلان عن تجديد عقدي الثنائي محمد هاني ومصطفى شوبير، بعدما شهدت المفاوضات بين النادي واللاعبين تقدمًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، ليصبح الثنائي الأقرب إلى حسم ملف التجديد بين الرباعي المطروح على طاولة الإدارة.

وتوصل النادي الأهلي إلى اتفاق شبه نهائي مع محمد هاني ومصطفى شوبير بشأن تمديد عقديهما لمدة ٣ مواسم مقبلة، في ظل انتهاء عقد كل لاعب منهما بنهاية الموسم المقبل، وهو ما دفع إدارة النادي إلى التحرك مبكرًا من أجل تأمين استمرار الثنائي وعدم الدخول في حسابات معقدة خلال الفترة المقبلة.

ومن المنتظر أن يحصل كل لاعب على راتب ضمن الفئة الأولى داخل الفريق، يصل إلى ٢٥ مليون جنيه في الموسم، بالإضافة إلى نحو ١٠ ملايين جنيه على هيئة مكافآت وحوافز وبنود إضافية، وفقًا لما تم التوصل إليه في المفاوضات بين الطرفين.

ولا يتوقف المقابل المالي عند الراتب الأساسي والمكافآت، حيث يستفيد اللاعبان كذلك من العوائد الإعلانية الخاصة بشركة الكرة بالنادي، والتي قد تصل إلى ما بين ١٠ و١٥ مليون جنيه سنويًا، بحسب قيمة العقود الإعلانية التي يشارك فيها كل لاعب.

وبذلك أصبح الأهلي قريبًا للغاية من إغلاق ملف التجديد للثنائي محمد هاني ومصطفى شوبير، على أن يتم الإعلان الرسمي عن تمديد عقديهما عقب الانتهاء من جميع الإجراءات والتوقيعات الخاصة بالعقدين، ليواصل اللاعبان مشوارهما مع الفريق خلال السنوات المقبلة.

وعلى الجانب الآخر، يبدو ملف ياسر إبراهيم أكثر تعقيدًا من ملفي محمد هاني ومصطفى شوبير، بسبب وجود اختلاف واضح في المقابل المالي بين مطالب اللاعب والعرض الذي قدمته إدارة النادي الأهلي، وهو ما جعل المفاوضات لا تصل حتى الآن إلى اتفاق نهائي.

وينتهي عقد ياسر إبراهيم مع الأهلي بنهاية الموسم المقبل، وهو ما دفع إدارة النادي إلى التحرك مبكرًا من أجل تجديد عقده، خاصة أن اللاعب يمثل أحد العناصر الأساسية في خط دفاع الفريق، ويمتلك خبرات كبيرة جعلته من الأسماء المهمة داخل القوام الحالي.

كان ياسر إبراهيم قد تلقى عرضًا من نادي الشباب السعودي بقيمة مليون و٦٠٠ ألف دولار في الموسم الواحد، وهو ما جعل اللاعب يرغب في الحصول على مقابل مالي قريب من هذا الرقم في حال استمراره مع الأهلي، خاصة أن العرض الخارجي يمثل فارقًا ماليًا واضحًا مقارنة بما يحصل عليه حاليًا.

وفي المقابل، تتمسك إدارة القلعة الحمراء بسقف محدد للرواتب داخل الفريق، وترفض الدخول في مزايدات مالية قد تؤدي إلى حدوث خلل في هيكل الأجور بين اللاعبين، خاصة أن الإدارة تسعى إلى الحفاظ على قواعد مالية واضحة عند تجديد عقود عناصر الفريق.

كان ياسر إبراهيم يحصل في عقده القديم على نحو ١٧ مليون جنيه سنويًا، بينما يصل عرض الأهلي الجديد إلى ٢٥ مليون جنيه في الموسم، وهو الرقم الذي لا يزال يمثل نقطة الخلاف الرئيسية بين الطرفين، في ظل رغبة اللاعب في تحسين المقابل المالي بما يتناسب مع العروض التي تلقاها وبالتالي، ما زالت المفاوضات بشأن تجديد عقد ياسر إبراهيم متوقفة عند هذه النقطة، في انتظار الوصول إلى صيغة ترضي الطرفين، خاصة أن اللاعب يمتلك عروضًا خارجية يمكن أن تمنحه مقابلًا ماليًا أكبر، بينما ترغب إدارة الأهلي في الحفاظ على سياستها المالية وعدم تجاوز سقف التعاقدات والرواتب المعتمد داخل الفريق.

ويبقى ملف إمام عاشور هو الأكثر سخونة وإثارة داخل النادي الأهلي، في ظل وجود رغبة مشتركة بين اللاعب وإدارة النادي في استمرار العلاقة، لكن الاختلاف حول المقابل المالي وبعض البنود الأخرى لا يزال يؤجل الإعلان عن الاتفاق النهائي بشأن تمديد العقد.

ويمتلك إمام عاشور رغبة كبيرة في الاستمرار مع الأهلي، كما تتمسك إدارة النادي باستمراره باعتباره أحد أهم العناصر الفنية داخل الفريق، إلا أن المفاوضات شهدت بعض التعقيدات خلال الفترة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالمقابل المالي وشروط العقد الجديدة.

ومن أبرز التطورات في هذا الملف أن إمام عاشور قرر إبعاد وكيله السابق آدم وطني عن المفاوضات الخاصة بتجديد عقده، لتدخل عملية التفاوض مرحلة جديدة، خاصة في ظل المطالب المالية الكبيرة التي تم طرحها خلال المناقشات بين اللاعب وإدارة النادي.

وطالب إمام عاشور بالحصول على ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه في الموسم، بخلاف المكافآت والحوافز والعوائد الإعلانية، بينما يتمسك الأهلي بعرض يصل إلى ٢٥ مليون جنيه سنويًا، بالإضافة إلى نحو ١٠ ملايين جنيه كحوافز وبونص ومكافآت، إلى جانب الاتفاق الخاص بالعوائد الإعلانية.

وهنا تظهر نقطة خلاف جديدة بين الطرفين، تتعلق بنسبة اللاعب من العوائد الإعلانية، في ظل وجود اختلاف واضح حول طريقة توزيع هذه العوائد ضمن العقد الجديد.

وتنص سياسة الأهلي الحالية على حصول النادي على نسبة ٧٠٪ من العوائد الإعلانية الخاصة باللاعب، مقابل حصول اللاعب على ٣٠٪، بينما يرغب إمام عاشور في عكس هذه النسبة، بحيث يحصل هو على ٧٠٪ من العوائد الإعلانية، مقابل ٣٠٪ للنادي.

ولا تزال هذه النقطة محل نقاش بين الطرفين، إلى جانب الاختلاف حول المقابل المالي الأساسي، وهو ما أدى حتى الآن إلى عدم الوصول لاتفاق نهائي بشأن تمديد عقد إمام عاشور، رغم رغبة الطرفين في استمرار اللاعب داخل صفوف الفريق.

ورغم أهمية إمام عاشور بالنسبة إلى الفريق، فإن إدارة الأهلي لا تشعر بضغط كبير في هذا الملف، خاصة أن اللاعب لا يزال أمامه موسمان في عقده الحالي، وبالتالي لا توجد ضرورة تدفع النادي إلى اتخاذ قرار متسرع أو تقديم تنازلات مالية لا تتوافق مع سياسته الحالية.

وتبدو إستراتيجية الأهلي واضحة في التعامل مع ملف إمام عاشور، حيث يفضل النادي التفاوض بهدوء، وعدم الاستجابة لأي ضغوط مالية قد تؤدي إلى تغيير قواعد الرواتب داخل الفريق أو تؤثر في الهيكل المالي الذي تسعى الإدارة إلى الحفاظ عليه.

وفي الوقت نفسه، تظل إدارة الأهلي منفتحة على تجديد عقد إمام عاشور في أي وقت، حال حدوث تقارب في وجهات النظر والوصول إلى صيغة مالية ترضي جميع الأطراف، خاصة أن اللاعب يمثل أحد العناصر المهمة في حسابات الفريق الفنية، وأن استمراره يعد من الملفات التي تحظى باهتمام واضح داخل القلعة الحمراء.

وتتم إدارة هذه الملفات من خلال تحركات مشتركة داخل النادي، بالتنسيق بين المسؤولين عن قطاع كرة القدم والإدارة التنفيذية وملف التعاقدات، بهدف الوصول إلى أفضل صيغة ممكنة تضمن الحفاظ على القوام الأساسي للفريق، وفي الوقت نفسه تحافظ على الاستقرار المالي وهيكل الرواتب قبل بداية الموسم الجديد.

ويحاول الأهلي من خلال هذه التحركات الوصول إلى نقطة توازن بين الحفاظ على نجومه الأساسيين وعدم السماح بحدوث فراغ داخل الفريق، وبين الالتزام بسقف مالي واضح يمنع الدخول في سباق تعاقدات قد يؤثر على استقرار المنظومة في المستقبل.

محمد هاني

مصطفى شوبير

الشورى

نانسي السيد

الزمالك يدخل الموسم الجديد وسط أزمات متشابكة.. صراع إداري وأزمة مالية وإيقاف القيد ومنافسة حراس المرمى تهدد استقرار الفريق

يبدو أن نادي الزمالك يدخل الموسم الجديد وسط أجواء لا تعرف الهدوء، بعدما أصبحت القلعة البيضاء محاصرة بعدد من الأزمات التي تهدد استقرار فريق الكرة، قبل أيام قليلة من انطلاق منافسات الدوري المصري الممتاز، في الوقت الذي تتطلع فيه الجماهير إلى ظهور الفريق بصورة أكثر قوة واستقرارًا خلال الموسم الجديد.

مستحقات متأخرة وصراع خلف الكواليس ومأزق الصفقات.. الزمالك يبحث عن الاستقرار قبل انطلاق الموسم الجديد

وبين أزمات إدارية ومالية وفنية، وأخرى تتعلق بعلاقة الإدارة باللاعبين والصراعات داخل مجلس الإدارة، يجد الزمالك نفسه أمام اختبار صعب للغاية، خاصة أن الفريق مطالب بالمنافسة على البطولات خلال الموسم الجديد، في الوقت الذي لم تنتهِ فيه الأزمات التي ضربت النادي خلال الفترة الماضية، وأثرت بدرجات متفاوتة على حالة الاستقرار داخل القلعة البيضاء.

ويستعد الزمالك لبدء مشواره في الدوري المصري الممتاز بمواجهة الاتحاد السكندري يوم ٢١ أغسطس الجاري، لكن قبل صافرة البداية تفرض ٥ أزمات رئيسية نفسها بقوة على المشهد داخل النادي، وسط حالة من الترقب بشأن قدرة الإدارة والجهاز الفني على التعامل معها، وإبعاد تأثيرها عن اللاعبين قبل الدخول في المنافسات الرسمية.

تأتي أزمة العلاقة بين إدارة الزمالك والمدير الرياضي السابق جون إدوارد في مقدمة الملفات التي تثير الجدل داخل النادي، خاصة في ظل وجود حالة من الشد والجذب غير المعلن بين الطرفين، وما ترتب عليها من تبادل للاتهامات بشأن عدد من الملفات التي تخص فريق الكرة.

وتتهم إدارة الزمالك جون إدوارد بالوقوف خلف بعض الأزمات التي ظهرت داخل الفريق خلال الفترة الأخيرة، وترى أن هناك محاولات لتصوير الإدارة أمام جماهير النادي على أنها عاجزة عن إدارة فريق الكرة والسيطرة على الأمور داخل غرفة الملابس، وهو ما يزيد من حدة التوتر في الكواليس، خاصة مع اقتراب انطلاق الموسم الجديد.

وظهرت تداعيات هذا الصراع بشكل واضح خلال أزمة البرازيلي خوان بيزيرا، بعدما ارتبط اسم اللاعب بإمكانية الرحيل عن الزمالك والانتقال إلى شباب الأهلي الإماراتي، وهي الأزمة التي أثارت حالة كبيرة من الجدل بين جماهير القلعة البيضاء، وفرضت نفسها على المشهد في توقيت حساس للغاية.

وترى إدارة الزمالك أن جون إدوارد كان له دور في إشعال أزمة بيزيرا، وهو الأمر الذي زاد من حدة الخلافات خلف الكواليس، خاصة أن أي أزمة تخص لاعبًا أجنبيًا داخل الفريق تتحول سريعًا إلى قضية جماهيرية، وتضع الإدارة تحت ضغط كبير أمام الجماهير، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بأحد العناصر التي تعول عليها المنظومة الفنية.

ولم تتوقف الاتهامات عند أزمة خوان بيزيرا، حيث اتهمت إدارة الزمالك جون إدوارد أيضًا بمحاولة تحريض عبد الله السعيد على الدخول في خلاف مع إدارة النادي، والمطالبة بالحصول على كامل مستحقاته المالية عن الموسم الماضي، وهو ما فتح بابًا جديدًا من الجدل داخل النادي، وزاد من حساسية العلاقة بين الإدارة وبعض الأطراف المرتبطة بفريق الكرة.

وبالتالي أصبح الصراع الإداري أحد الملفات التي تهدد استقرار الفريق، لأن استمرار الخلافات خلف الكواليس قد ينعكس بصورة مباشرة على اللاعبين والجهاز الفني، ويضع الفريق في أجواء غير مناسبة قبل بداية موسم طويل وشاق، يحتاج خلاله الزمالك إلى أكبر قدر ممكن من الهدوء والتركيز.

وإذا كان الصراع الإداري يمثل خطرًا على استقرار النادي، فإن الأزمة المالية تبدو أكثر خطورة، لأنها تمس بشكل مباشر لاعبي الفريق الأول لكرة القدم، وهم العنصر الأهم في منظومة النادي قبل انطلاق الموسم الجديد، خاصة أن انتظام حصول اللاعبين على مستحقاتهم يرتبط بصورة وثيقة بحالة الاستقرار داخل غرفة الملابس.

ويعاني الزمالك من أزمة مالية طاحنة أثرت على حصول عدد من لاعبي الفريق على كامل مستحقاتهم المالية عن الموسم الماضي، فضلًا عن عدم حصول اللاعبين على مقدمات عقودهم الخاصة بالموسم الجديد، وهو ما يزيد من حجم الضغوط الواقعة على الإدارة قبل بداية المنافسات الرسمية.

وتكمن خطورة الأزمة في أن المستحقات المالية أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بحالة الاستقرار داخل غرفة الملابس، فكلما تأخرت الدفعات المالية زادت الضغوط على الإدارة، وبدأت تظهر مطالبات اللاعبين بالحصول على حقوقهم، وهو أمر طبيعي في ظل ارتباط العقود والتزامات اللاعبين بمواعيد محددة للسداد.

ولا يتوقف الأمر عند مجرد تأخر دفعات مالية، وإنما يمتد إلى إمكانية حدوث حالة من عدم الرضا داخل الفريق، خاصة أن اللاعبين مطالبون بالتركيز في التدريبات والمباريات، بينما ينتظر بعضهم الحصول على مستحقاته المتأخرة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة التوتر داخل غرفة الملابس إذا لم تتمكن الإدارة من إيجاد حلول سريعة للأزمة.

ويزداد الضغط على الزمالك مع اقتراب انطلاق الدوري، حيث يبدأ الفريق مشواره بمواجهة الاتحاد السكندري، وبالتالي فإن الجهاز الفني يحتاج إلى غرفة ملابس مستقرة تمامًا قبل الدخول في المنافسات الرسمية، خاصة أن البداية القوية تمثل أهمية كبيرة لأي فريق يسعى للمنافسة على البطولات.

أما الأزمة الثالثة، فتتمثل في إيقاف القيد، وهي واحدة من أكبر الضربات التي تواجه الزمالك قبل بداية الموسم الجديد، في ظل حاجة الفريق إلى تدعيم صفوفه بعدد من الصفقات الجديدة، خاصة في المراكز التي تعاني من نقص واضح.

ويواجه النادي أزمة مرتبطة بقرارات الجهات الرياضية الدولية، وهو ما يمنعه من التحرك بصورة طبيعية في سوق الانتقالات وإبرام الصفقات التي يحتاج إليها الفريق، ويضع الجهاز الفني أمام خيارات محدودة في التعامل مع قائمة اللاعبين المتاحة حاليًا.

وتزداد صعوبة الموقف لأن الجهاز الفني بقيادة معتمد جمال يحتاج إلى تدعيم عدد من المراكز المهمة، خاصة في خط الدفاع، في ظل رحيل حسام عبد المجيد إلى الدوري البلغاري، وهو ما يترك فراغًا يحتاج الفريق إلى التعامل معه قبل بداية المنافسات الرسمية.

كما يحتاج الزمالك إلى تدعيم مراكز الأجنحة ووسط الملعب، وهي مراكز تمثل أهمية كبيرة في طريقة لعب الفريق، خاصة مع طول الموسم وكثرة المنافسات التي تنتظر القلعة البيضاء، وهو ما يجعل الاعتماد على القائمة الحالية تحديًا إضافيًا أمام الجهاز الفني.

وبالتالي يجد الجهاز الفني نفسه مضطرًا إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على العناصر الموجودة بالفعل، في الوقت الذي كان يأمل في إبرام صفقات جديدة لسد النواقص وتوفير بدائل أكثر في مختلف المراكز، وهو ما يجعل أزمة القيد واحدة من الملفات التي تحتاج إلى حلول عاجلة.

ومن الملفات التي قد تتحول إلى أزمة حقيقية داخل الفريق أيضًا ملف حراسة المرمى، في ظل وجود أكثر من حارس يطمح إلى الحصول على فرصة المشاركة الأساسية مع بداية الموسم، وهو ما يضع الجهاز الفني أمام منافسة قوية عند اختيار الحارس الذي سيحصل على ثقة الجهاز الفني.

ويضم الزمالك مجموعة من الحراس، أبرزهم المهدي سليمان ومحمد عواد ومحمد صبحي، وهو ما يجعل الجهاز الفني أمام منافسة قوية لاختيار الحارس الأساسي، خاصة أن كل لاعب يسعى إلى إثبات أحقيته في حراسة مرمى الفريق خلال الموسم الجديد.

والمشكلة ليست في وجود ثلاثة حراس مميزين فقط، وإنما في رغبة كل حارس في المشاركة بصورة أساسية، خاصة أن الجلوس على مقاعد البدلاء قد ينعكس على مستقبل اللاعب داخل النادي، ويجعله يبحث عن فرصة أخرى تضمن له المشاركة المنتظمة.

وتزداد الأزمة سخونة في ظل موقف محمد عواد، الذي هدد بعدم الاستمرار مع الزمالك في حالة عدم حصوله على فرصة المشاركة الأساسية، وهو ما يضع الجهاز الفني أمام قرار حساس للغاية، خاصة أن أي اختيار سيكون له تأثير مباشر على الحراس الآخرين وعلى طبيعة المنافسة داخل الفريق.

معتمد جمال

حسين لبيب

الشورى

رانيا مجدى

خبرني الجول

عماد النحاس

المدير الفني للمصري، أكد أن معسكر الفريق البورسعيدي المقام حاليًا في المغرب نموذجي، ومن شأنه أن يأتي بثماره مع بداية الموسم الجديد، حيث يرغب المصري في المنافسة مبكرًا على المربع الذهبي في الدوري.

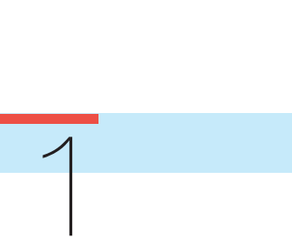

أحمد دياب

رئيس رابطة الأندية المحترفة، أكد أن مباريات الموسم القادم تقام ما بين الخامسة والثامنة مساءً، وخلال شهر رمضان ستقام في التاسعة والنصف مساءً، وأن هناك إجماعًا على عدم تأجيل أي مباراة خلال الموسم.

الحسين عمونة

المدير الفني للأهلي، تمسك بالتعاقد مع لاعب وسط ملعب إفريقي يتمتع بإمكانيات فنية وبدنية يمكنها تعويض رحيل الثنائي الأجنبي عن الفريق، المالي أليو ديانج والتونسي محمد علي بن رمضان.

قِبلة الناجحين

برنامج MBA بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.. وجهة التنفيذيين لصناعة قادة المستقبل

برنامج أكاديمي بمعايير عالمية يواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.. و٦ تخصصات حديثة تلبي احتياجات سوق العمل محليًا وإقليميًا

نخبة من الخبراء وأعضاء هيئة التدريس تجمع بين التميز الأكاديمي والخبرة التنفيذية.. وبيئة تعليمية تفتح آفاقًا جديدة للتواصل وتبادل الخبرات

الدكتورة إيمان عبد العزيز: البرنامج يبني قيادات تمتلك أدوات الإدارة الحديثة.. وMBA جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أصبح خيارًا مفضلًا للتنفيذيين وقيادات المؤسسات

تقرير يكتبه الشورى

حسين السنوسي

تستعد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا لاستقبال العام الدراسي الجديد ٢٠٢٦/٢٠٢٧ برؤية أكاديمية متكاملة تعكس استمرار تطورها كواحدة من أبرز الجامعات الخاصة في مصر والمنطقة، من خلال منظومة تعليمية حديثة تقوم على الدمج بين جودة التعليم الأكاديمي والتطور التكنولوجي، بما يواكب أحدث المعايير العالمية في التعليم الجامعي، ويعزز من قدرتها على إعداد خريجين مؤهلين للمنافسة في أسواق العمل المحلية والدولية.

وتأتي هذه الاستعدادات في إطار إستراتيجية شاملة تتبناها الجامعة لتطوير بيئتها التعليمية والإدارية، وتعزيز قدراتها الرقمية، وتقديم تجربة تعليمية أكثر مرونة وابتكارًا للطلاب، سواء الجدد أو المقيدين بالفعل، بما يرسخ مكانتها كصرح أكاديمي رائد يتمتع بسمعة علمية قوية وثقة متزايدة من الطلاب وأولياء الأمور داخل مصر وخارجها.

وتولي الجامعة اهتمامًا كبيرًا بتطوير بنيتها التحتية التعليمية والتكنولوجية، تحت رعاية خالد الطوخي رئيس مجلس أمناء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الذي يضع دعم العملية التعليمية وتحديثها بشكل مستمر في مقدمة أولوياته، من خلال توفير بيئة أكاديمية متكاملة تتيح للطلاب فرص التعلم والتدريب وفق أحدث النظم العالمية، بما يضمن تخريج كوادر قادرة على الإبداع والمنافسة في مختلف المجالات.

وفي إطار توجهها نحو التحول الرقمي الشامل، أطلقت الجامعة منصة إلكترونية متطورة تتيح للطلاب المصريين والوافدين التقديم والتسجيل بسهولة عبر الموقع الرسمي للجامعة، وذلك لكافة الكليات والبرامج الأكاديمية، بما يشمل طلاب الثانوية العامة والشهادات العربية والأجنبية والمعادلة (IG) إلى جانب الطلاب الوافدين من مختلف الدول.

وتوفر هذه المنصة تجربة تسجيل إلكتروني متكاملة تعتمد على أحدث التقنيات التكنولوجية، بما يضمن سرعة الإجراءات ودقتها وسهولة استخدامها، إلى جانب تعزيز مستويات الأمان وحماية البيانات، وهو ما يعكس توجه الجامعة نحو بناء منظومة تعليمية رقمية متقدمة تواكب التحول العالمي في قطاع التعليم العالي.

كما تواصل الجامعة فتح باب التحويلات من مختلف الجامعات إلى كلياتها وبرامجها الأكاديمية، وفق ضوابط ومعايير دقيقة تهدف إلى الحفاظ على جودة العملية التعليمية، وضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب، وإتاحة مسارات تعليمية متنوعة تساعدهم على تحقيق طموحاتهم الأكاديمية والمهنية، بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل المتغير.

وفي هذا السياق، أكدت الدكتورة هالة المنوفي، القائم بأعمال رئيس جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن الجامعة تضع على رأس أولوياتها إعداد كوادر علمية ومهنية قادرة على المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي، مشيرة إلى أن العملية التعليمية داخل الجامعة تعتمد على رؤية حديثة تهدف إلى الدمج بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، بما يسهم في بناء شخصية متكاملة للطالب.

وأضافت المنوفي أن الجامعة تعمل بشكل مستمر على تطوير برامجها الأكاديمية وتحديث مناهجها التعليمية بما يتماشى مع أحدث النظم العالمية، إلى جانب الاهتمام بتطوير أساليب التدريس والتدريب العملي داخل المعامل وقاعات الدراسة، بما يضمن رفع كفاءة الطلاب وتأهيلهم لمواكبة متطلبات سوق العمل الحديثة.

وأوضحت أن الجامعة تولي اهتمامًا كبيرًا بدعم البحث العلمي والأنشطة الطلابية، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته الإبداعية، إلى جانب توفير بيئة تعليمية محفزة على الابتكار والتفكير النقدي، بما يواكب متطلبات المستقبل في مختلف التخصصات.

وأكدت أيضًا أن الجامعة أنهت كافة استعداداتها لاستقبال العام الدراسي الجديد، من خلال تطوير الخدمات الأكاديمية والإدارية، وتوفير منظومة دعم متكاملة للطلاب منذ اليوم الأول للدراسة، بما يضمن لهم تجربة جامعية متكاملة تجمع بين جودة التعليم والرعاية الأكاديمية.

من جانبه، أوضح المهندس وليد رشاد، رئيس قطاع تكنولوجيا التعليم بالجامعة، أن الجامعة تعتمد على منظومة رقمية متطورة في إدارة العملية التعليمية، تشمل خدمات التسجيل الإلكتروني، والمنصات التعليمية الذكية، وأنظمة المتابعة الأكاديمية، وذلك في إطار إستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي داخل الجامعة.

وأشار رشاد إلى أن المنصة الإلكترونية الجديدة تم تصميمها وفق أحدث المعايير التكنولوجية العالمية، بهدف تقديم تجربة تسجيل أكثر سهولة وسرعة وأمانًا للطلاب، سواء المصريين أو الوافدين، مع توفير واجهة استخدام مبسطة تدعم مختلف الفئات وتتيح إنجاز الإجراءات دون تعقيدات.

وأضاف أن فرق الدعم الفني وخدمة الطلاب تعمل على مدار الساعة لتقديم المساعدة والإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بالتقديم والقبول، بما يضمن تسهيل جميع الإجراءات أمام الطلاب وأولياء الأمور، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تقديم الخدمات التعليمية والإدارية.

كما أشار إلى أن الجامعة توفر خطًا ساخنًا برقم ١٦٨٧٨ لتلقي الاستفسارات وتقديم الدعم الفني والإداري بشكل فوري ومستمر، بما يعزز من سرعة الاستجابة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للطلاب.

وتواصل جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا تطوير بنيتها الأكاديمية والتكنولوجية بشكل مستمر، في إطار رؤيتها الإستراتيجية الهادفة إلى بناء منظومة تعليمية حديثة تعتمد على الجودة والابتكار، وتواكب التطورات العالمية في مجال التعليم العالي، بما يعزز من مكانتها بين الجامعات الرائدة محليًا وإقليميًا.

وتعد الجامعة واحدة من أبرز مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مصر، حيث نجحت على مدار أكثر من ربع قرن في ترسيخ مكانتها الأكاديمية المرموقة، من خلال برامجها التعليمية المتطورة، وإنجازاتها في مجالات البحث العلمي والابتكار، إضافة إلى مساهماتها في مجالات الرعاية الصحية والمبادرات المجتمعية، بما جعلها نموذجًا متكاملا يجمع بين التميز الأكاديمي والمسؤولية المجتمعية ودعم مسيرة التنمية الوطنية.

وفي إطار سعي جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا إلى ترسيخ مكانتها كإحدى المؤسسات التعليمية الرائدة في المنطقة، تعمل الجامعة على توسيع شراكاتها الأكاديمية مع عدد من الجامعات الدولية المرموقة، بهدف تبادل الخبرات وتطوير البرامج الدراسية بما يتماشى مع أحدث الاتجاهات العالمية في التعليم الجامعي. وتشمل هذه الشراكات برامج للتبادل الطلابي وأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب التعاون في مجالات البحث العلمي المشترك، بما يسهم في رفع جودة المخرجات الأكاديمية وتعزيز قدرة الطلاب على الانخراط في بيئات تعليمية متعددة الثقافات.

كما تولي الجامعة اهتمامًا متزايدًا بتطوير مهارات الطلاب الحياتية والمهنية إلى جانب التحصيل العلمي، من خلال إدراج برامج تدريبية وورش عمل متخصصة داخل مختلف الكليات، تهدف إلى صقل مهارات القيادة، والتواصل، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، وهي المهارات التي باتت عنصرًا أساسيًا في متطلبات سوق العمل المحلية والدولية. وتحرص الجامعة على دمج هذه البرامج ضمن خطتها الدراسية لضمان تخريج طلاب يتمتعون بقدرات شاملة تؤهلهم للتميز في مجالاتهم المختلفة.

وفي سياق متصل، تعمل الجامعة على تعزيز منظومة الابتكار وريادة الأعمال داخل الحرم الجامعي، من خلال دعم الأفكار الإبداعية للطلاب وتحويلها إلى مشروعات قابلة للتنفيذ، عبر حاضنات أعمال متخصصة ومراكز دعم فني واستشاري، توفر للطلاب البيئة المناسبة لتطوير مشروعاتهم الناشئة.

وتأتي هذه الخطوة في إطار توجه الدولة المصرية نحو دعم الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، وهو ما تواكبه الجامعة عبر برامجها الأكاديمية وأنشطتها التطبيقية.

كما تواصل الجامعة التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي داخل العملية التعليمية، من خلال تطوير منصات تعليم إلكتروني تفاعلية، تتيح للطلاب الوصول إلى المحتوى العلمي في أي وقت ومن أي مكان، إضافة إلى استخدام أدوات تقييم ذكية تسهم في قياس مستوى التحصيل العلمي بشكل دقيق وموضوعي.

وتعمل الجامعة كذلك على تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام هذه التقنيات الحديثة لضمان الاستفادة المثلى منها داخل القاعات الدراسية.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، شهدت الجامعة خلال الفترة الأخيرة تطورًا ملحوظا في منشآتها التعليمية والخدمية، بما في ذلك تطوير المعامل العلمية المجهزة بأحدث الأجهزة، وتحديث القاعات الدراسية لتصبح أكثر توافقًا مع أساليب التعليم التفاعلي الحديثة، إلى جانب تحسين الخدمات الطلابية داخل الحرم الجامعي، بما يوفر بيئة تعليمية متكاملة تدعم العملية التعليمية من جميع جوانبها.

كما تولي الجامعة اهتمامًا خاصًا بالأنشطة الطلابية بمختلف أشكالها الثقافية والرياضية والفنية، إيمانا منها بدورها في بناء شخصية الطالب وتنمية روح الانتماء والعمل الجماعي. وتُنظم الجامعة بشكل دوري فعاليات ومسابقات طلابية على مدار العام الدراسي، تتيح للطلاب فرصة التعبير عن مواهبهم وتنمية قدراتهم خارج الإطار الأكاديمي التقليدي.

وتؤكد إدارة الجامعة أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدًا من التطوير في البرامج الأكاديمية والتكنولوجية، إلى جانب التوسع في استحداث تخصصات جديدة تتماشى مع احتياجات سوق العمل المستقبلية، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها من المجالات الحيوية التي تشهد طلبًا متزايدًا على مستوى العالم.

وتسعى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا من خلال هذه الجهود المتكاملة إلى تعزيز موقعها بين الجامعات الإقليمية والدولية، وترسيخ دورها كمؤسسة تعليمية لا تقتصر مهمتها على التدريس فقط، بل تمتد إلى إعداد جيل قادر على الإبداع والابتكار والمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة، بما يعكس رؤيتها الإستراتيجية في بناء مستقبل تعليمي حديث يواكب تطورات العصر ويستجيب لتحدياته.

الدكتورة إيمان عبد العزيز

د. هالة المنوفي

دار
طبعت بمطابع أخبار اليوم بـ ٦ أكتوبر